العدد الثالث عشر

حق ومعرفة

13

عدد أكتوبر 2025

شخصية العدد

صنع الله إبراهيم..
أن يكون الكاتب مع الإنسان

هل تعلم؟

حقوق الناخب لا تقتصر على التصويت..
بل تشمل الحرية والسرية والمعرفة

نحن نستطيع

رأي محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ..
المجتمع المدني يثبت أنه يستطيع صناعة الأثر

حوار خاص

الناشطة الجزائرية نصيرة ديتور..
ثلاثون عامًا من النضال ضد النسيان والإنكار

تعزيز ثقافة
حقوق الإنسان

HRCP

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

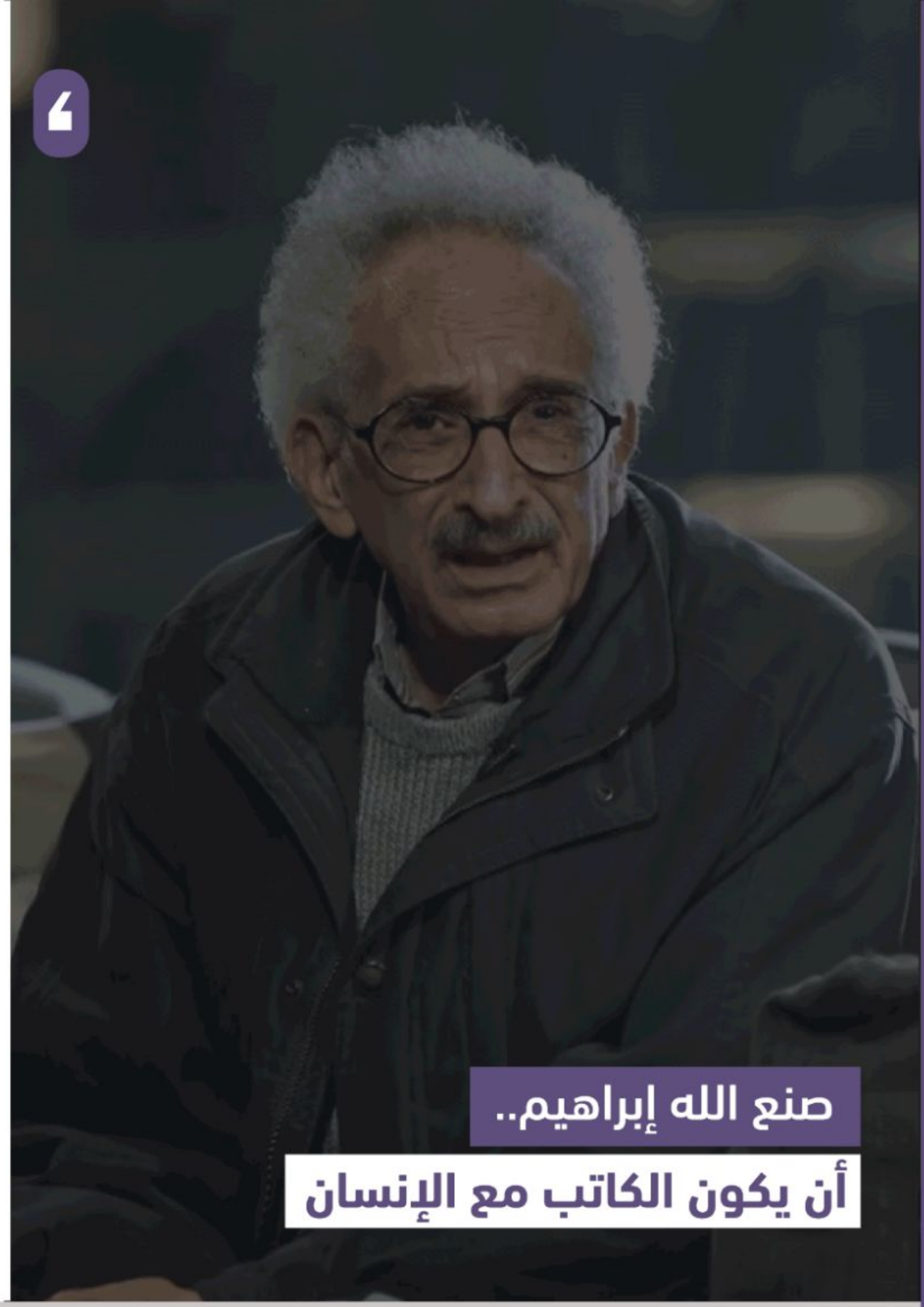

صنع الله إبراهيم..
أن يكون الكاتب مع الإنسان

"كلما أمعنت التفكير فيما كتبته طوال مساري، أرى طفلا يريد أن يقول ما لا يقوله الغير"

هكذا كان يرى الراحل صنع الله إبراهيم نفسه طفل يستطيع أن يقول ما لايقوله الغير، وصنعة كما اعتاد أصدقاؤه تلقيبه هو الكاتب المثير للجدل بالمعنى الإيجابي صاحب الأثر العميق وابن المبدأ قبل المهنة، والذي اعتبر الكتابة وسيلة للتوثيق بقدر ما اعتبرها وسيلة للتعبير والجهر بما لن يقوله غيره.

وُلد صنع الله إبراهيم محمّد أحمد في القاهرة يوم 27 يناير 1937، إذ حمل اسمًا فريدًا قلما تكرر؛ أطلقه والده عليه بعدما فتح المصحف يوم ولادته ووقع بصره على الآية: «صُنعَ الله الذي أتقن كلَّ شيء» (سورة النمل آية 88)، فاختار الاسم تيمنا بالآية الكريمة، كان والده موظفًا في وزارة الداخلية، ورجلًا تقليديًا محافظًا، بينما كانت والدته ربّة بيت محبة للتعليم والثقافة، حريصة على أن يتلقى أبناؤها أفضل تعليم متاح.

نشأ صنع الله في أحياء القاهرة الشعبية، وسط تباينات طبقية صارخة ستترك بصمتها على وعيه المبكر. اعتاد على تصفح الصحف والمجلات التي كان والده يجلبها للبيت، فكوّنت لديه شغفًا بالقراءة والمعرفة. وبعد تخرّجه في كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 1959، انجذب أكثر إلى الصحافة والعمل السياسي عموما.

في نهاية الخمسينيات انضم إلى التنظيمات الشيوعية، فاعتقل عام 1959 وقضى خمس سنوات في السجن. كانت تلك التجربة لحظة فاصلة في حياته: هناك أعاد التفكير في مساره، وهناك أيضًا تبلورت نواة مشروعه الأدبي الذي جمع بين السرد الروائي والتوثيق السياسي والاجتماعي.

خرج من السجن وهو عازم على أن يجعل الأدب شهادة على زمنه. ومنذ روايته الأولى "تلك الرائحة" (1966)، وحتى أعماله الكبرى مثل اللجنة، ذات، شرف، ووردة، ظل وفيًا لفكرته بأن الرواية ليست مجرد خيال، بل وسيلة لكشف الزيف وتوثيق الواقع.

وبعد رحلة طويلة من الإبداع الفني في الكتابة والسرد بأسلوب السهل الممتنع، غادرنا الروائي الكبير صنع الله إبراهيم، في 13 أغسطس 2025، عن عمر يناهز 88 عامًا، تاركًا خلفه إرثًا أدبيًا ثمينًا، وثق فيها أجزاء من التاريخ بوجهة نظر المتمرد لا مجرد صاحب صنعة أو حتى موهبة، وذلك بعد معاناته مع المرض، والتي أثارت الجدل الأخير بحقه بعد أن ناشد الشاعر الكبير فاروق جويدة عبر مقاله في جريدة الأهرام كل الجهات المسؤولة لعلاجه على نفقة الدولة، حيث أن الراحل لا يملك أي نوع من التغطية التأمينية أو حتى معاش تقاعد.

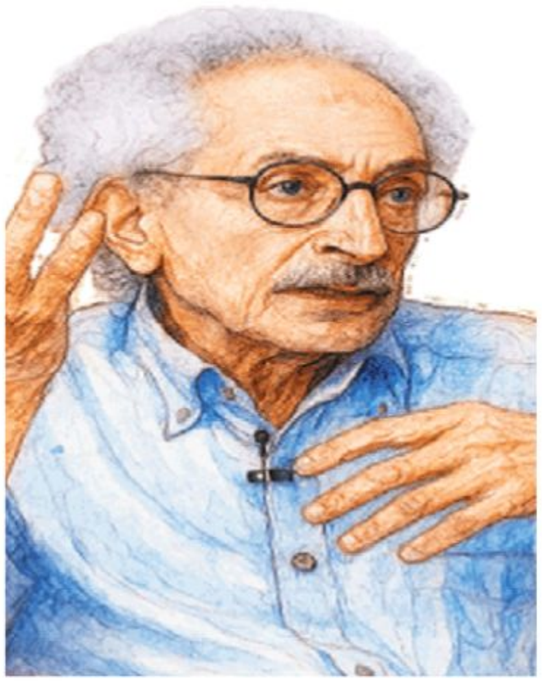

الكتابة "صنعة"

"الكتابة ليست ترفاً، وإنما موقف من العالم. على الكاتب أن يكون منحازاً للإنسان ضد القهر."

في شهادة الفنان التشكيلي أحمد اللباد عن صنع الله إبراهيم يؤكد أن التفرغ الكامل، والاحترام لمهنة الأدب والكتابة أهم ما ميزه ككاتب عن أغلب أقرانه الذين كانوا يشغلون وظائف مختلفة يأتي بعدها احترافهم للأدب، في حين أن صنع الله اختار الأدب طريقا منذ خروجه من السجن وفي مطلع حياته، وحتى النهاية، فهو كاتب ذو مشروع، وشخص بالغ التنظيم في حياته عموما.

لاحظ اللباد صنع الله حيث كان صديقا لوالده يحضر إلى المنزل إلى جانب بعض الأصدقاء، يتبادلون الأحاديث في مختلف المجالات بينما يرتكز صنع الله في تناوله لكافة المناقشات، وعرضه لأغلب آرائه على النزاهة، فهو يراه شخص بالغ النزاهة والشرف، وربما هذا ما يدفعه للاستعانة بالتوثيق في روايته فهو شخص بالغ الصدق، والموضوعية معا فتجده ينحي هواه جانبا حتى في لغته، حيث يتقدم هذا الأمر على كل ما سواه.

إمعانا في إتقان صنعته تشكل المراقبة أو الملاحظة لكل التفاصيل صفة أساسية في صنع الله إبراهيم، فبحسب اللباد كان استخدام المراقبة لا بوصفها زينة بل كأداة أساسية لإقناع القارئ أن ما يكتبه مُستند إلى واقع معاش، مما جعل نصوصه تتميّز بالصدق والقوة النقدية.

فمن خلال الملاحظة، يستطيع صنع الله أن يرسم شخصيات حقيقية ويصف مشاهده بدقة، فيجعل القارئ يصدّق ما يقرأ ويشعر أنه يراه بعينيه. ما يمنح النص مصداقية وموضوعية، لأنه لا يكتب من فراغ أو خيال مطلق، بل يعتمد على تفاصيل واقعية شاهدها أو لاحظها، مما يثبت أنه ينقل التجربة بأمانة.

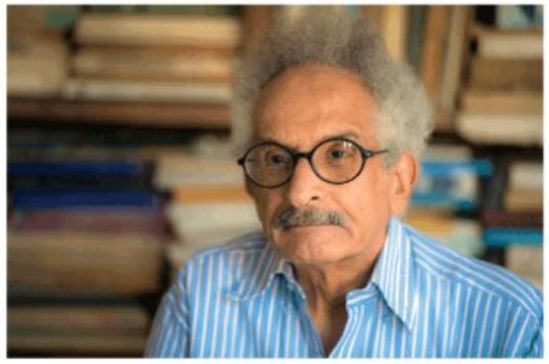

"السجن هو جامعتي. فيه عايشت القهر والموت، ورأيت بعض الوجوه النادرة للإنسان، وتعلّمت الكثير عن عالمه الداخلي وحيواته المتنوعة، ومارست الاستبطان والتأمل، وقرأت في مجالات متباينة، وفيه أيضاً قررت أن أكون كاتباً".

الكاتب الصحفي يحيى وجدي يستعين بجملة صنع الله التي خطها على ظهر كتابه "يوميات الواحات"، والتي يقول فيها عبارته سالفة الذكر، ليشرح لنا كيف كان السجن في الستينات ملتقى للمثقفين العضويين، والأدباء فضلا عن الشخصيات السياسية، ولذا لم يكن بالجرح الغائر بقدر ما كان نافذة على عوالم مختلفة.

يرى وجدي أن التجربة السجنية لم تقتصر على المساهمة في البناء المعرفي القوي لإبراهيم وامتدت إلى دفاعه المستميت والمستمر عن السجين عموما، وليس السياسي فقط، فكان صوتا للسجين الجنائي في روايته "شرف"، كما عبر عن المرأة في "ذات"، فمنذ البداية اختار صنع الله أن يكون صوتا للمهمشين والضعفاء، لا الأبطال مكتملي القوة والنفوذ.

يصف وجدي صنع الله بالكاتب الحقوقي، فطالما شغلته الكرامة الإنسانية، وقيم العدل، والمساواة سواء في جلساته الخاصة، أو رواياته، والتي أعلى فيها هذا الحق بلغة أدبية غير خطابية أو تعبوية، يضرب وجدي المثل برواية شرف التي اختار فيها بطلا جنائيا، وانحيازه للحقوق عموما هي التي ميزته عن باقي جيله، حيث ظل حتى آخر كلمة كتبها يدافع عن الإنسان، في مواجهة الظلم والتشيؤ، وهو المبدأ الذي لخصه في عبارته الشهيرة "كن مع الأنسان".

كما اعتبر وجدي أن روايات صنع الله إبراهيم هي وثائق تاريخية – اجتماعية حيث عمل على دمج السرد بالوثائق ليس فقط في مصر ولكن في العالم العربي أيضا، كما جرى في روايته بيروت بيروت " والتي دارت حول الحرب الأهلية اللبنانية، وروايته التي وثقت للثورة العمانية "وردة".

الفنان التشكيلي أحمد اللباد بدوره يلفت إلى أن السجن علم صنع الله الامتنان لكل نعمة وفضل، وحتى البديهيات، ويقول " عندما رأيت ورق البفرة الذي كان يكتب عليه مذكراته في السجن ليهربها للخارج، أدركت حينها لماذا يعامل صنع الله الأوراق البيضاء والأدوات المكتبية بمنتهى الرقة، ربما لشعور الندرة الذي يميز السجون، وشح الموارد هناك، فظل ممتنا للحياة ولأي مكرمة تأتي منها طوال حياته".

كما يشير اللباد إلى ان التوثيق أيضا وذكاء ملاحظاته ربما ينبع من فترات وتجارب السجن الطويلة والمعقدة التي علمته التأمل والاهتمام بكافة التفاصيل، وهو ما انعكس على طريقة كتاباته الأدبية وميله الشديد إلى الوقائع.

يؤيد الكاتب والصحفي أحمد الخميسي ما ذهب إليه وجدي، واللباد حيث يرى التوثيق جليا في روايات صنع الله، حيث يميل للغة المتقشفة شديدة الموضوعية كما لو كان يكتب كشاهد على الأوضاع، عينه على التأريخ، وهو ما أثر في الوقت نفسه على موضوعاته حيث كان يمكنه الكتابة في موضوعات أشد تنويعا وربما خفة ولكن انحيازاته السياسية كانت محرك أساسي لكتاباته وهو ما جعله يختار تلك اللغة المتقشفة الأقرب إلى التوثيق، والموضوعية منها العاطفة.

يرى الخميسي أيضا أن السجن تحديدا أحد محركات الكتابة عند صنع الله حيث أثر على كتاباته وكان موضوعه المفضل، من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو أحد أسباب ميله إلى العزلة، وربما تشعر بهذا في جلساته حيث يسرح وحيدا حتى بين الناس وعلى كثرة محبيه.

الخميسي أيضا يعتبر أن السجن سببا في غضب مكتوم تستشعره في جوانب رواياته وعلى لسان أبطاله، وربما تصرفاتهم، وقد ظهر ذلك جليا في روايته الأولى " تلك الرائحة" التي صدرت عام 1966 وأثارت ضجة عارمة، إذ كسرت التقاليد السردية الكلاسيكية وقدمت لغة جافة محايدة تعكس الفراغ الروحي والاغتراب الذي يعيشه البطل بعد خروجه من السجن السياسي.

السرد الذي اتسم بالاختزال والبرود العاطفي، عكس فقدان المعنى وانهيار القيم في واقع اجتماعي وسياسي مأزوم. فالرواية لا تقدم حبكة تقليدية بقدر ما تكشف عن "اللاحدث" كمرآة للركود العام في المجتمع، حيث يطغى الإحساس بالاغتراب والعبث. بهذا الأسلوب، صاغ صنع الله إبراهيم نصاً صادماً،ا جمع بين التجريب الفني والموقف السياسي، وجعل من تلك الرائحة نموذجاً مبكراً للأدب الاحتجاجي ذو الألفاظ الذي قد يعتبرها البعض جارحة ولكنها معبرة عن واقع أليم.

> خرج من السجن وهو عازم على أن يجعل الأدب شهادة على زمنه. ومنذ روايته الأولى "تلك الرائحة" (1966)، وحتى أعماله الكبرى مثل اللجنة، ذات، شرف، ووردة، ظل وفيًا لفكرته بأن الرواية ليست مجرد خيال، بل وسيلة لكشف الزيف وتوثيق الواقع
>
> "

يستذكر الخميسي معرفته الأولى بصنع الله حيث قابله في موسكو وساعده في عمل أول فيلم سينمائي "الزيارة" وهو الفيلم الوحيد له أيضا بعد دراسته السينما هناك، وكان من إخراج المخرج السوري المعروف محمد ملص.

ففي عام 1971 ترك صنع الله إبراهيم برلين التي ذهب إليها - هاربا من سجون النظام آنذاك - حيث كان يعمل صحفيا إلى موسكو في منحة لدراسة السينما. وسجل صنع الله تفاصيل هذه السنوات في روايته "الجليد"

في موسكو تزامل صنع الله مع المخرج السوري محمد ملص، حيث سكنا سويا في الغرفة 403 في بيت طلبة معهد السينما بموسكو، وقد كتب صنع الله أول أفلام ملص عن تجربة السجن، وشارك في التمثيل أيضا، وهو الفيلم الذي كان مشروع تخرج كليهما.

صنع الله إبراهيم مع الخميسي ومحمد ملص في ضيافة صديق مشترك - المصدر: أحمد الخميسي

ما أشبه اليوم بالبارحة

«أعلن اعتذاري عن عدم قبول (الجائزة) لأنها صادرة عن حكومة تقمع شعبنا وتحمي الفساد، وتسمح للسفير الإسرائيلي بالبقاء (في مصر) في حين أن إسرائيل تقتل وتغتصب.

لم يعد لدينا مسرح أو سينما أو بحث علمي أو تعليم، لدينا فقط مهرجانات ومؤتمرات وصندوق أكاذيب، لم تعد لدينا صناعة أو زراعة أو صحة أو عدل، تفشى الفساد والنهب، ومن يعترض يتعرض للامتهان والضرب والتعذيب. وفي ظل هذا الواقع لا يستطيع الكاتب أن يغمض عينيه أو يصمت، لا يستطيع أن يتخلى عن مسؤوليته".

من كلمة صنع الله إبراهيم في معرض رفضه العلني لجائزة ملتقى القاهرة للرواية العربية، في عام 2003 ذلك المشهد الذي أخرجه بشكل سينمائي يليق بدراسته للسينما في موسكو في مطلع الستينات، حيث ذهب إلى المهرجان الذي حضره وزير ثقافة مبارك "فاروق حسني"، وذلك في ظل سياق يشبه في بعض جوانبه المشهد الجاري فمن جانب الوضع الاقتصادي يزداد صعوبة فيما ينتشر الفساد، ومن ناحية أخرى يتعرض الشعب الفلسطيني للاضطهاد ومحاولات التهجير.

فما كان من إبراهيم إلا القبول بالذهاب إلى المهرجان والتظاهر بقبول الجائزة حتى يتم له ما أراد، جاء رفض صنع الله إبراهيم لجائزة ملتقى القاهرة للرواية العربية عام 2003 ليشكل لحظة فارقة في العلاقة بين المثقف والسلطة، إذ أعلن أن الجائزة صادرة عن حكومة "تقمع شعبنا وتحمي الفساد"، وربط موقفه بالواقع السياسي والاجتماعي المأزوم في مصر والإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون، مؤكداً أن الكاتب لا يملك رفاهية الصمت. هذا الموقف، الذي دوّى في قاعة دار الأوبرا، تحول إلى شهادة على شجاعة المثقف وقدرته على الانحياز للعدل مهما كانت الكلفة، حتى أن لجنة التحكيم التي كان يرأسها الكاتب السوداني المعروف الطيب الصالح ألهبت كفيها على كثرة التصفيق، وربما وجدت فيه صوتا عنها وعن كل المثقفين.

عن هذا الموقف يعتقد يحيى وجدي أنه أحد مواقف صنع الله المعروفة ولكنه ليس الوحيد أبدا، حيث طالما قاطع دور للنشر أو حتى هيئات سواء مطبعة مع الكيان الإسرائيلي، أو معروفة برأسماليتها المستغلة لكرامة الإنسان وعرقه.

موقف صنع الله تجاه الجائزة اعتبره أحمد الخميسي عودة لصور الأدباء والمفكرين الكبار، مستذكرا صوت عباس العقاد تحت قبة البرلمان وهو يحذر الملك فؤاد بقوله : " إن الأمة على استعداد لأن تسحق أكبر رأس في البلاد يخون الدستور"، وكلفته صيحته الشجاعة هذه تسعة أشهر من السجن بتهمة العيب في الذات الملكية، وعندما استقال أحمد لطفي السيد عام 1932 دفاعا عن استقلال الجامعة، وعندما رفض جان بول سارتر جائزة نوبل في الأدب عام 1964، وعندما رفض الكاتب الروسي سولجنيتسين أرفع وسام في 1994 قدمه إليه الرئيس يلتسين وجاء في اعتذاره قوله: " لا أستطيع أن أقبل وساما أو تقديرا من سلطة قادت روسيا إلى الكارثة".

يرى الخميسي أن صنع الله أعاد التأكيد على ضرورة أن تكون الكرامة شعورا مألوفا في حياتنا. بينما وصف حياته وأدبه بالاحتجاج المستمر، ومحاولة للخروج إلى الحرية، فضلا عن محاولة الشعور بالسعادة وهو الذي عاش حياة متقشفة خلت من كل متعة أو فرح أو مغنم.

> يرى وجدي أن التجربة السجنية لم تقتصر على المساهمة في البناء المعرفي القوي لإبراهيم وامتدت إلى دفاعه المستميت والمستمر عن السجين عموما، وليس السياسي فقط، فكان صوتا للسجين الجنائي في روايته "شرف"، كما عبر عن المرأة في "ذات"، فمنذ البداية اختار صنع الله أن يكون صوتا للمهمشين والضعفاء، لا الأبطال مكتملي القوة والنفوذ

صنع الله إبراهيم..بروفايل

صنع الله إبراهيم (1937 – 2025)

هو روائي مصري بارز، جمع بين التجربة السياسية والكتابة الأدبية، إذ قضى خمس سنوات في السجن بسبب انتمائه لليسار، لتشكل هذه التجربة خلفية عميقة لأعماله. تميز بأسلوب يجمع بين السرد التوثيقي والنقد الاجتماعي والسياسي، وقدم روايات أصبحت علامات في الأدب العربي مثل تلك الرائحة، اللجنة، بيروت بيروت، ذات، شرف، ووردة. عُرف بمواقفه النقدية الجريئة تجاه السلطة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مصر. حصل على جوائز عربية ودولية منها جائزة ابن رشد للفكر الحر عام 2004 وجائزة كفافيس عام 2017، وظل حاضرًا كرمز للأدب الملتزم والحرية الفكرية حتى رحيله.

تُعد تجربة السجن والمنفى محطة فاصلة في مسيرة صنع الله إبراهيم، إذ شكّلت وعيه السياسي والاجتماعي، ودفعت كتاباته إلى مزج السرد الأدبي بالتوثيق والتأريخ، في محاولة لفهم تحولات المجتمع المصري والعربي. جمع بين حسّ الراوي وقدرة الصحفي على الرصد، فتنقل بين القاهرة وبرلين وموسكو ليصوغ رؤية نقدية للسلطة والواقع، وظل طوال مسيرته أحد أبرز الأصوات الرافضة للانصياع، محافظًا على استقلاليته الفكرية والإبداعية حتى رحيله.

جدير بالذكر أنه خلال العدد 11 من مجلة حق ومعرفة استعرضنا في باب أدب السجون كتابه يوميات الواحات، وهو المؤلف الذي ضمن من خلاله مذكراته، وملاحظاته حول سنواته في معتقلات نظام جمال عبدالناصر.

1

الأمم المتحدة

موجة اعترافات دولية جديدة بفلسطين

بعد تعثر الجولة الأخيرة من مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، توسعت دائرة الاعتراف الدولي بفلسطين، إذ أعلنت بريطانيا وكندا انضمامهما إلى عشر دول ـ معظمها أوروبية ـ اتخذت هذه الخطوة، بعد أن كانت إسبانيا وأيرلندا والنرويج أولى الدول الكبرى التي تعترف بفلسطين بعد اندلاع الحرب.

ورغم أن 147 دولة سبق أن اعترفت بالدولة الفلسطينية، فإن أهمية الموجة الأخيرة تكمن في انضمام ثلاث دول من مجموعة السبع الصناعية الكبرى، وهي: بريطانيا وكندا وفرنسا.

وبدأت موجة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية في 21 سبتمبر 2024 حيث أعلنت المملكة المتحدة وكندا وأستراليا والبرتغال. ثم استكملت في اليوم التالي 6 دول أوروبية هي فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ ومالطا وأندورا وموناكو -ببيانات رسمية في الأمم المتحدة - هذه القائمة.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال حديثه في قمة نيويورك حول حل الدولتين: "لقد حان الوقت. لهذا السبب، ووفاءً بالتزام بلدي التاريخي تجاه الشرق الأوسط بالسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أعلن اعتراف فرنسا بدولة فلسطين"، مشددا على أنه "يجب أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على إمكانية حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن".

وبحسب إحصاء لوكالة الصحافة الفرنسية، اعترفت 151 دولة على الأقل من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة بدولة فلسطين، ولم تحصل الوكالة حتى الآن على تأكيد من 3 دول إفريقية.

يذكر أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة - والتي لا تزال تدور رحاها حتى الآن - أسفرت عن مقتل أكثر من 65 ألف فلسطيني وإصابة أكثر من 166 ألفاً بحسب وزارة الصحة في

2

فلسطين

عقوبات أمريكية على 3 منظمات فلسطينية بسبب تحقيق "الجنائية الدولية" ضد إسرائيل.. و"العفو الدولية" تدين: هجوم سافر على حقوق الإنسان

فرضت وزارة الخارجية الأمريكية، سبتمبر 2025، عقوبات على 3 منظمات فلسطينية في إطار حملتها لمعاقبة من تزعم "تورطهم في جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في سلوك إسرائيل في حرب غزة". وقال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، في بيان، إنه فرض عقوبات على مؤسسة الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لأنها "شاركت بشكل مباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق مع مواطنين إسرائيليين أو اعتقالهم أو احتجازهم أو محاكمتهم، دون موافقة إسرائيل".

وتعقيبًا على هذا القرار، قالت إريكا غيفارا روساس، كبيرة مديري البحوث وأنشطة كسب التأييد والسياسات والحملات بمنظمة العفو الدولية، إن قرار إدارة ترامب فرض عقوبات على ثلاث من أبرز منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يشكل "اعتداءً مشينًا ومقلقًا للغاية على حقوق الإنسان والمساعي العالمية لتحقيق العدالة". ولفتت "العفو الدولية" إلى أن هذه المنظمات تقوم بعمل حيوي وشجاع، وتوثق بانضباط شديد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل أقسى الظروف.

وأكدت "العفو الدولية" أن هذه الخطوة تشكل "هجومًا سافرًا" على عموم حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، ومحاولة قاسية لشق صف وإضعاف مجتمع حقوق الإنسان العالمي بأسره. وتهدف إلى حرمان ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الوحشية من أي أمل في الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويضات. كما يفضح هذا القرار بوضوح الجهود الحثيثة لإدارة ترامب لتقويض أسس العدالة الدولية وحماية إسرائيل من المساءلة عن جرائمها.

وقالت إن هذا "منعطف حاسم" بالنسبة للمجتمع الدولي؛ فالمؤسسات التي أُنشئت أصلًا لضمان حقوق الإنسان وصون القانون الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، تواجه اليوم تهديدات تمس علّة وجودها، وأعربت عن دعمها وتضامنها مع المنظمات الحقوقية المستهدفة، وتدعو حركة حقوق الإنسان العالمية للتصدي لهذا القرار المشين. وشددت بأنه يتعين على الدول أن تعارض بشكل قاطع هذا "الاعتداء السافر" على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمعات التي تمثلها، حفاظًا على إنسانيتنا المشتركة ومستقبل حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

3

السعودية

عمال وافدون بلا رواتب منذ شهور

يواجه مئات العمال الوافدين في السعودية أوضاعا صعبة بعد أن حُرموا من أجورهم لأشهر طويلة، بعضهم لما يقارب ثمانية أشهر، بحسب ما كشفت تقارير حقوقية. ويقول العمال إنهم عالقون بلا دخل ولا سبيل لتغطية احتياجاتهم الأساسية أو إعالة أسرهم في بلدانهم، فيما يضطر آخرون لمغادرة السعودية على نفقتهم الخاصة تاركين مستحقاتهم المتأخرة خلفهم.

وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في 10 سبتمبر 2025، إن مئات العمال الوافدين في السعودية الذين توظفهم شركة التصنيع والتوريد "سندان العالمية" لم يتلقوا رواتبهم لمدة تصل إلى ثمانية أشهر، لافتة إلى أن من بين هؤلاء عمال في مواقع مشاريع شركة النفط الحكومية "أرامكو".

وأوضح عدد من العمال - وفق تقرير هيومن رايتس ووتش - أنهم اضطروا للتوقف عن العمل منذ مارس الماضي بعد تراكم المستحقات، فيما قدر عدد المتضررين بنحو 850 عاملا على الأقل.

ووفق التقرير، وقعت هذه الانتهاكات في الوقت الذي تشهد فيه السعودية طفرة بناء ضخمة تشمل تشييد 11 ملعبا جديدا ومجددّا استعدادا لـ "كأس العالم فيفا 2034" لكرة القدم للرجال. أرامكو هي "الشريك العالمي الرئيس" للفيفا وترعى هيئات رياضية عالمية أخرى. وقال مايكل بيج، نائب مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "تقاعس شركة سندان، وأرامكو، والسلطات السعودية عن ضمان حصول العمال الوافدين على أجورهم ما هو إلا مثال حديث على إفلات الشركات السعودية من العقاب، الذي يمكّنها من إساءة معاملة العمال.

وشدد نائب مديرة الشرق الأوسط في "هيومن رايتس" على أن الافتقار إلى الحماية الفعالة للعمال الوافدين في السعودية هو تحذير صارخ للفيفا والشركات الأخرى بأن عملياتها في السعودية ستكون ملطخة بانتهاكات حقوق العمال على نطاق واسع ما لم تطالب بحمايات حقيقية للعمال.

4

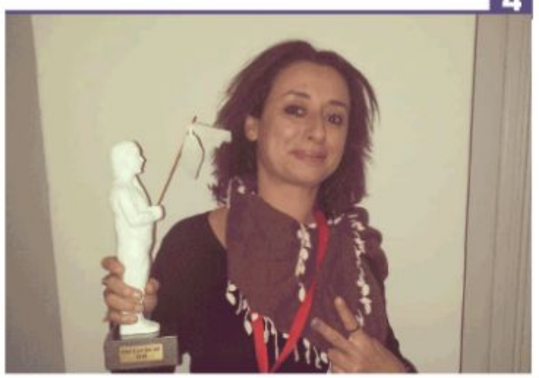

المغرب

السجن 30 شهرا للناشطة ابتسام لشكر بتهمة الإساءة إلى الإسلام

قضت المحكمة الابتدائية في الرباط، سبتمبر 2025، بحبس الناشطة النسوية ابتسام لشكر 30 شهرا وبغرامة مالية قدرها 50 ألف درهم (5 آلاف دولار)، بتهمة الإساءة إلى الدين لارتدائها "تيشرت" اعتبرته السلطات مسيئا.

واعتُقلت ابتسام لشكر - في 10 أغسطس 2025 - في الرباط على خلفية نشرها صورة وتدوينة على موقع فيسبوك ظهرت فيها وهي ترتدي قميصاً كُتبت عليه عبارات اعتُبرت مسيئة للذات الإلهية. وخلال مراحل محاكمتها، أكدت الناشطة، التي ساهمت في تأسيس الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية في المغرب المعروفة اختصاراً بـ"مالي"، أنها لم تكن تقصد الإساءة إلى الدين الإسلامي أو عقيدة المسلمين، وإنما أرادت التعبير عن موقف شخصي مما اعتبرته "تأويلاً سياسياً للدين"، في حين تمسكت النيابة العامة بمتابعتها في حالة اعتقال على أساس أن ما صدر عنها يندرج في خانة الأفعال الماسة بالثوابت الدينية.

رغم معاناة الناشطة من مرض السرطان، رفضت المحكمة والنيابة العامة في المغرب جميع طلبات دفاعها للإفراج المؤقت. ويعاقب القانون الجنائي على "الإساءة للدين الإسلامي" بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وترتفع العقوبة إلى خمس سنوات مع غرامات تصل إلى 500 ألف درهم إذا ارتُكبت العبارات "علناً أو عبر الوسائل الإلكترونية".

اعتقال لشكر أثار انتقادات واسعة من منظمات حقوقية وصُنف بأنه "تعسفي وغير مبرر"، فيما اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن القرار "يتماهى مع دعاة الحقد والكراهية". وتُعد هذه ليست المرة الأولى التي تُلاحق فيها لشكر، إذ سبق توقيفها عام 2009 مع آخرين إثر محاولتهم تنظيم إفطار علني في رمضان احتجاجاً على قانون تجريم الأكل العلني خلال الصيام.

وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن "الحكم على ناشطة بالسجن لأكثر من عامين لمجرد نشرها صورة على وسائل التواصل الاجتماعي يمثل ضربة قوية لحرية التعبير في المغرب". وشدد على ضرورة إلغاء هذا "التشريع الجائر" بدلا من استخدامه أداةً لانتهاك حقوق حرية التعبير.

5

اليمن

هجوم إسرائيلي على صنعاء يودي بحياة صحفيين

نفذ الجيش الإسرائيلي، في 10 سبتمبر 2025، ضربة جوية استهدفت أهدافا قال إنها "عسكرية" لجماعة الحوثيين في العاصمة اليمنية صنعاء، لكن تقارير إعلامية وحقوقية عدة أكدت أن الهجوم طال مركز إعلامي في صنعاء وأودى بحياة عدد من الصحفيين من بين 35 شخصا لقوا حتفهم.

وادّعى الجيش الإسرائيلي أنه قصف "إدارة العلاقات العامة للحوثيين" ردا على الهجمات الحوثية الأخيرة على إسرائيل، حيث قال في بيان له إن طائرات مقاتلة تابعة للجيش أغارت على أهداف عسكرية للنظام الحوثي الإرهابي في منطقتي صنعاء والجوف ومن بينها معسكرات رُصد داخلها عناصر عسكرية للنظام الحوثي إلى جانب مقر مديرية الإعلام العسكري للحوثيين".

لكن وفق مقال للباحثة في منظمة "هيومن رايتس ووتش" نيكو جعفرنيا، كان المبنى يضم المقر الإعلامي للحوثيين ومكاتب صحيفتَيْن. وقالت المنظمة إن مرافق الإذاعة والتلفزيون هي أعيان مدنية ولا يمكن استهدافها. وتكون أهدافا مشروعة فقط إذا استُخدمت بطريقة "تساهم بشكل فعال في العمل العسكري".

وتابعت "جعفرنيا" مشددة بأنه مع ذلك، لا تصبح مرافق البث المدنية أهدافا عسكرية مشروعة لمجرد أنها مؤيدة للحوثيين أو معادية لإسرائيل، أو لأنها تبلغ عن انتهاكات قوانين الحرب من قبل طرف أو آخر، لأن ذلك ليس مساهمة مباشرة في العمليات العسكرية.

المنسيات في الغيط

عن العمل غير المرئي في الريف المصري وغياب العدالة الجندرية

مقال رأي
بقلم: سارة عبد النبي

عندما سلمتْ على تلك المرأة في بيت جدي في إحدى قرى سوهاج، كنت كمن حشر يده في قطعة قماش خشنة. وعندما قبّلتني، رأيتُ عن قرب وجهها الأسمر الذي أنهكته الشمس. سلّمت عليّ بعدما وضعت حزمة البرسيم المتفق عليها بينها وبين جدتي – لا أعلم نظير ماذا.

كانت امرأة من العائلة الممتدة، تعمل – كغيرها من النسوة – في حقول الأزواج والعائلة الصغيرة، أو في قطع زراعية تُسمّى "أحواض"، غالبًا ما تُزرع بالبرسيم أو أعشاب صغيرة سهلة الحشّ كالملوخية والكزبرة.

تعمل في البيت وخارجه، تغسل وتطبخ كأي امرأة، وتحشّ البرسيم وتهتمّ بالبهائم كأي فلاحة.

ربما لن تعلم أبداً أنه في الخامس عشر من أكتوبر، يوماً مخصصاً لها كونها امراة ريفية، يوم واحد فقط نتحدث عما تفعله طيلة حياتها في الزرع والبيت، نكشف فيه الستار عن يدها الجافة وظهرها المتألم من العمل الغير مرئي.

"تعد المرأة مسؤولة عن نصف إنتاج الغذاء في العالم. وفي البلدان النامية، تنتج ما يصل إلى 80 في المائة من الغذاء. لقد تعلمت النساء، كمزارعات، كيفية التعامل مع تغير المناخ والتكيف معه، على سبيل المثال، من خلال ممارسة الزراعة المستدامة في انسجام مع الطبيعة أو التحول إلى البذور المقاومة للجفاف أو استخدام تقنيات منخفضة التأثير أو إدارة التربة العضوية أو قيادة جهود إعادة التشجير والترميم على مستوى المجتمع المحلي"

الصورة النمطية والواقع

في الأعمال الفنية والدراما، يظهر الفلاح دومًا رجلًا أسمرَ، يلفح وجهه شمس الحقل، متربًا من العمل. بينما تُرسم زوجته في مشهد دائم: قابعة أمام الفرن، تنتظر عودته من "الغيط".
لكن في قريتي، بمركز جرجا بمحافظة سوهاج، لم يكن الأمر كذلك. فالريف ليس فقط الأرض والمحصول، بل أيضًا بهائم تسكن "الأحواش" داخل البيوت الريفية، وطيور تُربى في عشش على أسطحها، وتدابير يومية لا تتوقف.

النساء في الريف يعملن في صمت . يعملن في كل شيء. ووفقًا لتقارير رسمية، تشارك حوالي 42.8٪ من النساء المصريات في القطاع الزراعي، كثير منهن دون عقود، دون أجر، ودون اعتراف قانوني.

اقتصاد موازي لا يُحسب

في طفولتي، شهدت نوعًا من "الاقتصاد الموازي" داخل بيوت القرية.
كان البيض، مثلًا، سلعة أساسية. يُباع لرجل يدقّ الباب كل أسبوع، أو يُستبدل بحاجات أخرى مع الجيران.
الطيور، التي تربيها النساء وحدهن، تشكّل مصدرًا أساسيًا للبروتين، أرخص من اللحم نظراً لنوع الغذاء المقدم للدواجن المنزلية من بقايا فتات الخبز أو الأرز وقليل من الغلة التي يُختص بها الحمام.

تربية المواشي المنزلية مسؤولية نسائية بالكامل. لا أذكر غير زوجة عمي وهي تسير بـ"سطل الماء" لتسقي الجاموسة، التي توفّر الحليب والقشدة والجبن للعائلة الكبيرة.
هذا "العمل"، الذي يُبقي الأسرة على قيد الحياة، لا يُحسب ضمن الناتج المحلي، ولا يُصنّف كـ"وظيفة".

أعمال السخرة لم تنتهِ

رغم كل هذا الجهد، لا تملك النساء شيئًا تقريبًا.

فبينما بلغت نسبة الأمية بين النساء في بعض قرى الصعيد نحو 86٪، ولا تزال مسألة ميراث البنات قضية شائكة تُقاوَم تحت شعارات مثل "حفاظًا على الأرض من الغُرباء" (ويقصدون أزواج البنات). تضيع أعمار النساء داخل البيوت والحقول في أعمال تصنف من الأدوار الطبيعية لا وظائف ذات عائد اقتصادي حقيقي على المنزل.

وفقًا لإحصائيات وزارة الزراعة، لا تتعدى 6.4٪ من ملكية الأراضي الزراعية في مصر حيازة نسائية، رغم أنهن يعملن في الأرض يوميًا.
وهكذا، تبقى النساء في الريف العمود الفقري للاقتصاد العائلي، دون أجر، دون ضمان اجتماعي، ودون أوراق ملكية.

يملكن الهواء

الملكيّات الوحيدة التي تمتلكها كثير من نساء الريف، هي تلك التي لا تُسجّل في الشهر العقاري، ولا تُورّث رسميًا.

يملكن الماشية الصغيرة، كالدواجن والماعز، ملكيات أشبه بالهواء: لا إثبات لها، ولا ضمان لحقوقهن فيها، سوى شهادة الشهود، أو علم الجيران.

المستقبل يبدأ من العدالة

الكثير من نساء الريف، هنّ نسخ مكررة من قريبتنا تلك: يعملن ويعملن، يصنعن اقتصادًا وبيوتًا، يُدبّرن مصير كل "حبة قمح"، ولا يملكن منها شيئًا.

لكن الحلول ليست مستحيلة:

تفعيل التعليم الإلزامي في القرى، ومنع تسرب الفتيات.

تقسيم الإرث بعدالة، وفقًا للقانون، وضمان حيازة النساء للأراضي التي يعملن فيها.

دعم المشروعات الصغيرة في تربية الدواجن وإنتاج الألبان، وتوفير منافذ بيع عادلة للنساء.

تسجيل النساء العاملات في الزراعة رسميًا، لضمان حقوقهن التأمينية والطبية.

ربما آن أوان أن نُسلّط الضوء لا على الرجل العائد من "الغيط"، بل على من كانت هناك قبله، ومن بقيت بعده.

الخبير الاقتصادي عبد الخالق..
مسيرة فكرية محاصرة بالقمع

أن تكون مدافعا عن حقوق الإنسان في مصر، فهذا يعني أنك ستدفع ثمنا يوميّا لاختيارك، وأن تواجه جملة من المخاطر تبدأ بالتشويه والتهديد وتنتهي بك خلف أسوار السجون. كثيرون ممن رفعوا أصواتهم دفاعًا عن الحقوق والحريات الأساسية وجدوا أنفسهم في مواجهة آلة قمعية لا تتسامح مع النقد أو المطالبة بالعدالة؛ فالسجن لم يعد عقوبة فحسب، بل تحوّل إلى أداة لإسكات الأصوات الحرة وكسر إرادة من يصرّون على التمسك بحقوق الناس.

وفي هذا التقرير نسلّط الضوء على أحد هؤلاء المدافعين، وهو الدكتور عبدالخالق فاروق، الخبير الاقتصادي الذي ارتبط اسمه بالدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، وكشف مواطن الخلل في السياسات العامة، وتقديم بدائل أكثر عدلًا وشفافية. ولم يكتفِ بالتنظير الأكاديمي، بل كان حاضرا في النقاش العام بكتبه ودراساته ومداخلاته، منحازا دومًا للحق في العدالة الاجتماعية. لكن هذا الانحياز كلّفه الكثير، إذ انتهى به الأمر خلف القضبان، يعاني من ظروف احتجاز بالغة القسوة، بينما تهدد حياته أمراض مزمنة تستوجب رعاية طبية عاجلة.

مسيرة أكاديمية ونقد لا يهدأ

وُلد الدكتور عبدالخالق فاروق في يناير من العام 1957، ليصبح لاحقا واحدا من أبرز الأصوات المصرية في مجالي الاقتصاد والسياسة؛ إذ أنه مسيرته لم تكن مجرد سجل أكاديمي تقليدي، بل رحلة متصلة من البحث والنقد والاشتباك مع قضايا المجتمع والدولة والدفاع عن حقوق المواطنين.

حصل فاروق على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام 1979، ثم أضاف إلى رصيده ليسانس الحقوق من الجامعة نفسها عام 1992، وتوج ذلك بدبلوم في القانون العام عام 1997. كما حصل على دبلوم في إدارة الجهاز الحكومي القومي من معهد الإدارة العامة باليابان عام 1989، وهو ما منحه خبرة متراكبة تجمع بين النظرية والتطبيق.

تنقل فاروق بين مواقع بحثية ومؤسسات رسمية، فعمل باحثا اقتصاديا بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ثم بمكتب رئيس الوزراء المصري، قبل أن يلتحق بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد، وصولًا إلى عمله خبيرًا اقتصاديًا بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. وفي كل موقع شغله ظل صوته ناقدًا للقصور ومفتشًا عن بدائل أكثر عدلًا وشفافية.

لم تمر جهود الدكتور عبدالخالق فاروق دون تقدير، فقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاقتصادية والقانونية عام 2003. وكان قد نال جائزة أفضل كتاب اقتصادي لعام 2002 من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عن كتابه "النفط والأموال العربية في الخارج".

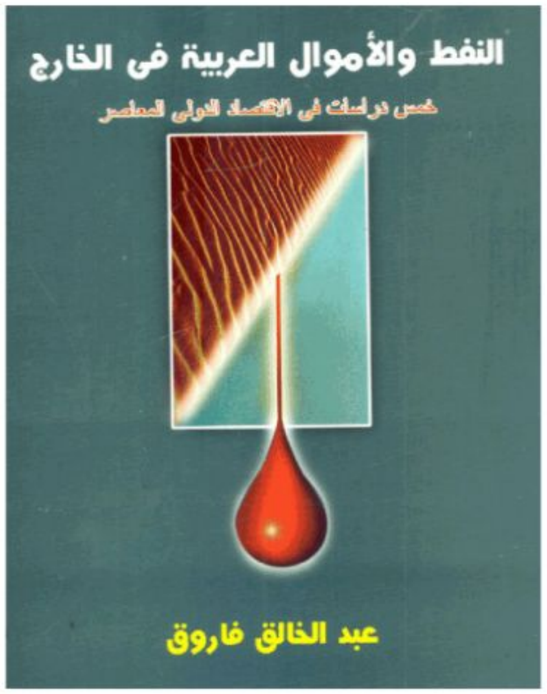

وصدر لـ فاروق أكثر من عشرين كتابا، أصبحت بمثابة مرجع في قراءة المشهد الاقتصادي والسياسي في مصر، من بينها: ظهور الفساد الإداري في مصر، أزمة الانتماء في مصر، اختراق الأمن الوطني المصري، الفساد في مصر، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين، وجذور الفساد الإداري في مصر. جميعها تكشف انحيازه الدائم لمساءلة السلطة، وحرصه على فضح آليات الفساد التي نخرت مؤسسات الدولة.

بداية رحلة التنكيل

في 20 أكتوبر 2024، وجد الدكتور عبدالخالق فاروق نفسه في قلب تجربة مريرة بدأت بمداهمة منزله على يد قوات الأمن، التي اقتحمت بيته وفتشت أركانه ثم اصطحبته على عجل دون أن تسمح له بحمل أدويته أو أبسط متعلقات شخصية يحتاجها. منذ تلك اللحظة، لم يعد الاقتصادي البارز حرا يدير أبحاثه ويناقش أفكاره، بل أصبح معتقلا في زنازين السلطة.

بعد تحقيقات مطولة، وجهت نيابة أمن الدولة العليا لفاروق اتهامات بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار ومعلومات كاذبة، وإساءة استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، ونشر معلومات وأخبار وبيانات تتضمن معلومات كاذبة مثيرة ومحرضة ضد الدولة وقياداتها ورئيسها"، وذلك من خلال نشر 40 مقالاً تتضمن انتقادات للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والسياسة الاقتصادية للدولة، وقررت حبسه احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 4937 لسنة 2024. وبالطبع لم يكن الهدف من هذه الاتهامات سوى إسكات صوت طالما أزعج السلطة بكتاباته الجريئة، وتحويل حياته إلى سلسلة من المعاناة خلف القضبان.

وهذه ليس بداية معاناة فاروق مع الاعتقال التعسفي، حيث سبق وأن تم القبض على فاروق وحبسه في أكتوبر 2018 على ذمة التحقيقات، بتهمة نشر أخبار كاذبة بسبب نشر كتاب "هل مصر بلد فقير حقا" عقب مصادرته من المطبعة. ووجهت النيابة له تهم حيازة ونشر مطبوعات تحتوي على بيانات وأخبار كاذبة في كتاب "هل مصر بلدا فقيرا حقا"، قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقا (بعد أسبوع من اعتقاله حينها).

معاناة صحية وظروف الاحتجاز القاسية

تؤكد الفنانة التشكيلية نجلاء سلامة، زوجة الخبير الاقتصادي البارز عبد الخالق فاروق، أن الحالة الصحية لزوجها "ليست جيدة"، فهو يعاني من ارتفاع ضغط الدم والسكري، إضافة إلى اشتباه في قصور بالشريان التاجي، كما يشكو من بعض المتاعب في الكلى. أما ظروف احتجازه فهي بالغة القسوة، إذ تدفع إلى الاكتئاب وما يترتب عليه من أمراض عضوية، حيث يُحتجز في شبه عزلة داخل دور كامل، لا يرافقه سوى زميل واحد في الزنزانة.

وتشير سلامة إلى أن الخبير الاقتصادي البارز يقضي 23 ساعة يوميًا داخل الزنزانة، ولا يرى الشمس مطلقًا، ويقتصر التريض على الممر في الدور نفسه الذي تقع فيه زنزانته. كما يُمنع فاروق من التواصل مع بقية المعتقلين باستثناء زميله الوحيد في الزنزانة، وهو محروم تمامًا من متابعة الأخبار، سواء داخل مصر أو خارجها. ويُمنع أيضا من حيازة الأوراق والأقلام.

ووفق سلامة، بدأت تظهر لديه مشكلات في الأذن الوسطى وشعور بالدوار نتيجة قلة الحركة.

سلسلة من الانتهاكات

وتؤكد سلامة أن حياة المعتقل بأكملها "سلسلة من الانتهاكات"؛ بدءًا من الاعتقال التعسفي من دون مسوّغ قانوني، مرورًا بالحبس شبه الانفرادي وعزله التام عن العالم الخارجي والأحداث الجارية، وحتى حرمانه من التريض إلا ساعة واحدة يوميًا في الممر نفسه من دون أن يرى الشمس، فضلًا عن منعه من حيازة الورق والأقلام.

"حتى في الأمور البسيطة، حين طلب كتابة خطابات لي لتوضيح بعض الشؤون الخاصة بالمنزل وإدارته، سمحوا له بكتابة خطابين، لكن لم يُسلماني، ولم تُعاد إليه الخطابات أيضًا. فقد توقفت عند ضابط الأمن الوطني داخل السجن، وهو في الحقيقة من يتحكم في إدارة كل التفاصيل ويتخذ القرارات كافة"، تقول سلامة.

وعن أبرز الانتهاكات أو الصعوبات التي واجهها الدكتور عبدالخالق فاروق منذ لحظة القبض عليه وحتى الآن داخل السجن، تقول السيدة نجلاء سلامة: "رغم قسوة هذه المحنة البالغة ومرارة اعتقاله في هذا العمر وبعد هذه المسيرة العلمية المشهود لها عربيًا ودوليًا، ورغم وحدتنا إذ لا أبناء لنا، فإن التجربة كانت كاشفة. لقد عانى من اعتقال تعسفي وظروف احتجاز قاسية لا تليق بسنّه ولا بمكانته، لكنها في الوقت ذاته أظهرت لنا كوامن قوة لم نكن نتصورها. استطعنا أن نتحمل في سبيل حب مصر كل شيء، وأن نكتشف مدى فخرنا ببعضنا بعضًا، ومدى الحب الذي يربطنا والذي فاق كل توقعاتنا. وأنا اليوم جالسة أنتظر خروجه بالسلامة، كما عهدته دومًا: صامدًا، صلبًا، ومحاربًا من أجل وطنه وكلمة الحق".

أثر التجربة

"هذا الرجل هو زوجي الحبيب، الذي ألّف أكثر من ستين كتابًا، وكرّس عمره للنضال والدفاع عن وطنه، وكتب مئات الأبحاث والمقالات، وشارك في لقاءات تلفزيونية لا حصر لها. مكانه الطبيعي ليس في زنزانة أو معتقل، بل في موقع يُستفاد فيه من علمه وخبرته إذا كان الهدف حقًا هو إصلاح مصر"، تقول سلامة.

وتضيف الزوجة: "أنا فخورة به إلى أبعد الحدود، وأشكره على ما يقدمه من أجل وطنه وأبناء هذا الوطن. والأهم من ذلك، أنني أحمل رأس النظام المسؤولية الكاملة عن سلامته وصحته وحياته".

وتتابع: "كنتُ أحيانًا أشعر بالخوف عليه، فأطلب منه التوقف عن كتابة سلسلة مقالاته، لكنه كان يرد دائمًا بمقارنة نفسه بأهالي غزة، مؤكدًا أن بوصلته الأساسية هي فلسطين، وأنه عروبي ووطني لا ينفصل عن قضايا الأمة. رؤيته الاقتصادية والسياسية وتحليلاته لأوضاع المنطقة أثبتت صحتها، فقد تحقق كثير مما حذّر منه نتيجة السياسات السياسية والاقتصادية في العالم العربي".

وتكمل: "زوجي ليس شخصًا عاديًا، فهو حائز على جائزة الدولة التشجيعية مرتين، ونال جائزة أفضل كتاب في معرض القاهرة الدولي للكتاب عام 2015، فضلًا عن مؤلفاته التي تجاوزت الستين كتابًا، ومئات الأبحاث والمقالات واللقاءات الإعلامية. يمكن القول إن سيرته الذاتية وحدها تكفي للدلالة على مكانته العلمية والفكرية".

وتحمل زوجة الدكتور عبدالخالق فاروق رأس النظام المسؤولية الكاملة عن سلامته وصحته وحياته، وتوجهت إلى الرأي العام بالسؤال: "أين هو "الاصطفاف" الذي يُنادى به؟"، واستطردت قائلة إن "الاصطفاف الوحيد الذي شهدناه كان في طابور تفتيش السجن أثناء دخول الزيارات".

الحبيب والمناضل!

وبسؤالها بماذا تصفين الدكتور عبدالخالق فاروق؟ الحبيب أم المناضل أم المفكر والخبير الاقتصادي، قالت سلامة: "هو كل ذلك معًا. إنه حبيب عمري ورفيق دربي، وهو في الوقت ذاته عزيز عيني وعين الوطن".

وأضافت: "هو مناضل حقيقي لم يتخلّ يومًا عن كلمة الحق، ومفكر ثوري كرّس حياته وعلمه وفكره للدفاع عن وطنه وعن قضايا أمته، فجمع بين الحميمي والإنساني من جهة، وبين الوطني والفكري من جهة أخرى".

يذكر أن قوات الأمن قد ألقت القبض على الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق، في 21 أكتوبر 2024 من منزله وقامت بتفتيش المنزل ولم تسمح ـ حينها - له بأخذ أدويته الخاصة أو أي متعلقات شخصية، ليبدأ رحلة من التنكيل داخل السجن، زادت قسوتها بفعل حالته الصحية المتدهورة.

إحالة مفاجئة وحكم سريع بالسجن!

وفي 25 سبتمبر 2025، فوجئ المحامون بإحالة الدكتور عبد الخالق فاروق أمام محكمة جنح الشروق بالقاهرة الجديدة دون علمهم، وذلك على ذمة القضية رقم 4937 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، والمقيدة برقم 4527 لسنة 2025 جنح الشروق، بحسب رسالة للمحامي كمال أبو عيطة عضو هيئة دفاع الدكتور عبد الخالق فاروق، نشرتها السيدة نجلاء سلامة عبر "فيسبوك". وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة 2 أكتوبر 2025.

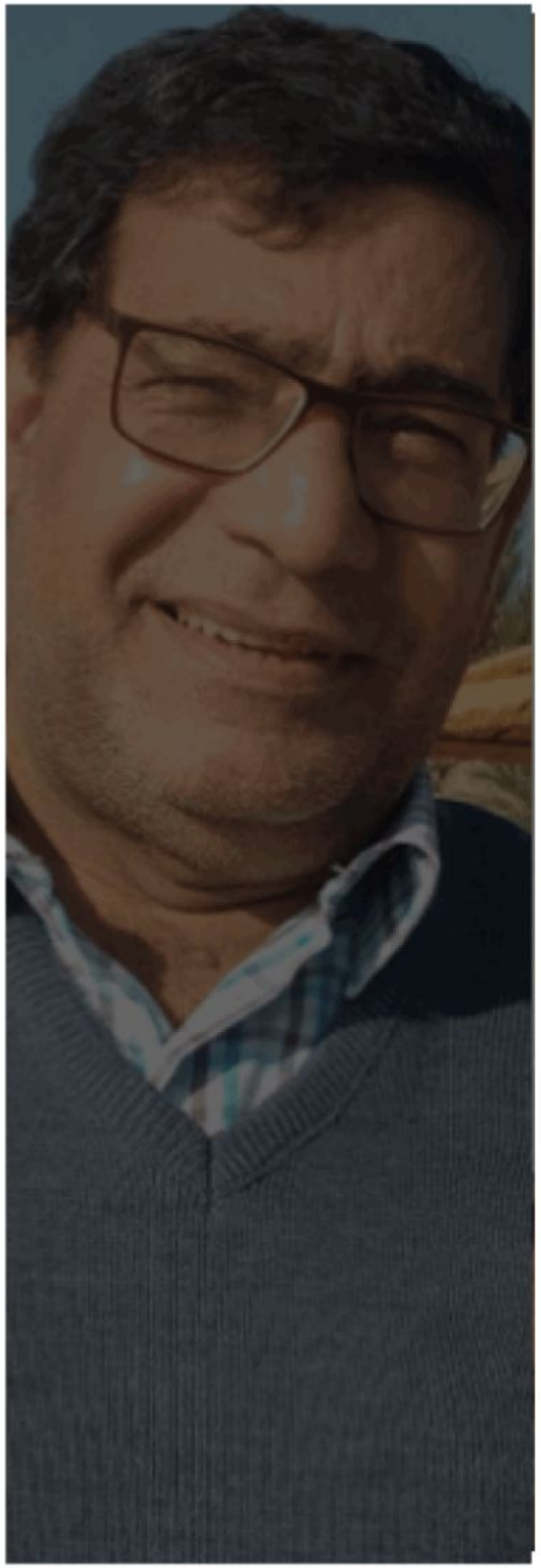

وبحسب ما كشفت رسالة أبو عيطة، تحدث الدكتور عبدالخالق فاروق خلال انعقاد الجلسة، عن ظروف وملابسات القبض عليه، والاتهامات الموجهة إليه بالإضافة إلى ظروف حبسه وما يتعرض له من مضايقات. وأثبت الدفاع الحاضر طلباته بالإطلاع على أوراق القضية والحصول على نسخة رسمية من تلك الأوراق. كما طالبوا بإخلاء سبيل الدكتور عبدالخالق.

تحدث المحامي كمال أبو عيطة عن مكانة وتاريخ الدكتور عبدالخالق الأدبية والعلمية، وأنه يحمل من الأوراق والمستندات ما يثبت عدم كذب تلك الأخبار والمنشورات الواردة بالقضية.

وفي جلسة 2 أكتوبر 2025، شهدت محكمة جنح الشروق بالتجمع الخامس ثاني جلسات محاكمة فاروق، حيث حضرت هيئة الدفاع كاملة وطلبت أجلاً للاطلاع بعد منعها سابقًا من ذلك، مع التماس إخلاء سبيله. لكن المحكمة فاجأتهم بالسماح للنيابة العامة بالمرافعة، والتي تضمنت"سبا وقذفا وإهانة" لفاروق بحسب الدكتور علي أيوب المحامي بالنقض وعضو هيئة الدفاع عن الخبير الاقتصادي البارز.

> في كل موقع شغله فاروق ظل صوته ناقدًا للقصور ومفتشًا عن بدائل أكثر عدلًا وشفافية
>
> لم تمر جهوده دون تقدير فقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاقتصادية والقانونية عام 2003
>
> الهدف من الاتهامات الموجهة له إسكات صوت طالما أزعج السلطة بكتاباته الجريئة

وأوضح أيوب عبر حسابه على "فيسبوك" أن هيئة الدفاع طالبت الدفاع بصورة طبق الأصل من المرافعة، وأشار إلى أن الجلسة انتهت دون إعلان القرار، إذ غادر القاضي والسكرتير سرًا، تاركين الدفاع بلا علم بمصير الدعوى. وروى عضو هيئة الدفاع عن الدكتور عبدالخالق فاروق - في منشور آخر - تفاصيل الجلسة، لافتا إلى عراقيل في سير الجلسة، منها محاولة إخراج زوجة الدكتور ومنع الدفاع من الاطلاع على أوراق القضية قبل مرافعة النيابة.

ووصف أيوب مرافعة النيابة بأنها مليئة بالأكاذيب والإهانات للخبير الاقتصادي، ذكر منها عبارة أعترض عليها فريق الدفاع بعد أن فرغت النيابة من مرافعتها المكتوبة وهى "مدعى العلم". لكنه أكد أن فاروق ظهر شامخًا وثابتًا. وقال أيوب -في شهادته عما جرى في الجلسة - إن الدولة تخشى من رجل علم سلاحه القلم والفكر. واعتبر أن القضية الحقيقية ليست "نشر أخبار كاذبة" بل "حيازة عقل"، في ظل نظام يسير على سياسة الحجب والضبابية ورفض الشفافية.

ولفت المحامي بالنقض إلى أن الدولة تتعامل بضبابية وتمنع تداول المعلومات، معتبرًا أن هذا الجو هو ما يفسر محاكمة باحث اقتصادي بارز لأن كتاباته تكشف التضليل وتهدد رواية السلطة، حيث قال إنه "من العجيب والغريب والمريب أن تخاف دولة بحجم مصر من رجل علم سلاحه القلم، لأنه ينير بصيرة الناس ويبين لهم الإفك والتضليل والضلال فى ظل حالة الضباب وعدم الشفافية التى نعيش فيها وفى ضوء عدم تداول المعلومات والأخبار من الجهات المعنية. فالنظام يسير على سياسة الحجب والمنع وعدم الشفافية ونحن غارقين فى ضبابية مفرطة لا نعلم شىء عن أى شىء من أى مؤسسة رسمية أو معنية بتسيير أمور الدولة..."

وعقب انتهاء الجلسة، غادر القاضي وسكرتير الجلسة قاعة المحكمة دون إعلان القرار، ليُفاجأ فريق الدفاع لاحقًا، في 4 أكتوبر 2025، بأن المحكمة أصدرت حكمًا بالسجن خمس سنوات بحق الخبير الاقتصادي البارز، دون أن يتم إعلان القرار في جلسة علنية، في انتهاك واضح لحقه في المحاكمة العادلة وضمانات الدفاع المنصوص عليها في القانونين المحلي والدولي.

وأدانت 11 منظمة حقوقية بينها المفوضية المصرية للحقوق والحريات - في بيان مشترك - الحكم الجائر الصادر بحق الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الخالق فاروق، بالسجن خمس سنوات، لافتة إلى أن المحاكمة شابها العديد من المخالفات الإجرائية والقانونية، على خلفية اتهامات ملفقة تزعم نشره أخبارًا كاذبة بسبب آرائه وتحليلاته التي تسلط الضوء على السياسات والأوضاع الاقتصادية، وتنطلق من إيمانه بحق المجتمع في المعرفة والمساءلة.

وقال البيان إن استهداف المفكر والخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق والقبض عليه ومحاكمته وإدانته على خلفية مقالاته وآرائه الاقتصادية والسياسية، يشكل انتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية، يعكس مساعي قمع حرية الرأي والتعبير، وهما حقان أساسيان منصوص عليهما في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وطالبت المنظمات بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المفكر والخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق، وتوفير الرعاية الصحية له إلى حين الإفراج عنه، واحترام حقوقه الأساسية وحقه في التعبير عن آرائه. وتدين المنظمات كل أشكال استهداف حرية الرأي والتعبير ورسائل التهديد التي ترسلها السلطة؛ ومفادها أن أي تعبير عن الرأي، حتى وإن كان سلميًا، مصيره القمع والحبس والأحكام الجائرة بعد محاكمة صورية لا تتضمن الحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة.

أيضا، أدانت حملة "أنقذوا حرية الرأي" بالمفوضية المصرية، بأشد العبارات، الحكم الصادر ضد الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الخالق فاروق، وأكدت أن الاتهامات الموجهة إلى الدكتور عبد الخالق فاروق ذات طابع سياسي، وتهدف إلى معاقبته على ممارسته السلمية لحقه في حرية الرأي والتعبير، في انتهاك واضح للدستور المصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وطالب الحملة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور عبد الخالق فاروق، وإلغاء الحكم الصادر بحقه، وإسقاط جميع التهم الملفقة، مؤكدة أن استمرار احتجازه يمثل شكلا من أشكال العدالة الزائف، كما يعد تقويضا لمبدأ سيادة القانون ورسالة مقلقة تفيد بأن حرية الرأي والنقد السلمي ما زالت موضع تضييق في مصر.

وفي منتصف أكتوبر 2025، أطلق "برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان" التابع للمفوضية المصرية للحقوق والحريات حملة "عقل محبوس وقيمة لا تقاس" للدفاع والتضامن مع المفكر والخبير الاقتصادي الدكتور عبد الخالق فاروق، الذي يجسد اليوم صورة مؤلمة للظلم حين يدان العقل الحر لانه فكر، ويحاكم الضمير لأنه تجرأ على قول الحقيقة. وتهدف الحملة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور عبدالخالق فاروق وضمان توفير الرعاية الصحية له، ورفع الوعي بخطورة استمرار احتجازه وتأثير ذلك على حرية الفكر، بالإضافة إلى إبراز ارثة الفكري والعلمي كمصدر فخر وطني يجب حمايته لا معاقبته.

وعقب صدور الحكم بحق الدكتور عبد الخالق فاروق، تقدم فريق دفاعه بطعن على الحكم. ونظرت محكمة جنح مستأنف الشروق وبدر المنعقدة في محكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس، يوم 16 أكتوبر 2025، أولى جلسات الاستئناف، وقررت تأجيلها إلى 23 من الشهر ذاته للاطلاع والاستعداد. وبحسب المحامي علي أيوب، شهدت محكمة القاهرة الجديدة، تجمعًا واسعًا ضم محامين وكتابا وسياسيين وأدباء ومفكرين من مختلف التيارات والأيديولوجيات، في مظاهرة حب ووفاء لشخص الدكتور وتأكيدًا على التضامن والمؤازرة معه.

ويعاني فاروق من قصور في الشريان التاجي، وأصيب بأزمات قلبية متكررة خلال الأشهر الماضية، وسط إهمال طبي وغياب للرعاية الصحية اللازمة. في جلسات تجديد الحبس، تحدث بنفسه عن الخطر الداهم على حياته، مؤكداً أنه لا يحصل على أبسط حقوقه في العلاج أو التعرض للشمس، وأن الزنازين تُغلق عليهم لما يقارب 23 ساعة يومياً، وهو ما يترك آثاراً مدمرة على صحته الجسدية والنفسية.

وقضية فاروق ليست مجرد ملف قضائي على ذمة رقم جديد من أرقام "قضايا الإرهاب"، بل انعكاس لسياسة أوسع تستهدف تكميم الأفواه وتجريد المعارضين من أبسط حقوقهم. وهو اليوم، وبعد نحو عام من الاعتقال، يواجه خطراً يومياً على حياته، في وقت يحذر فيه محاموه من أن عزله المتعمد قد يكون رسالة عقابية بسبب تمسكه بحقه في التعبير والمطالبة بظروف احتجاز إنسانية.

> عبدالخالق فاروق كرّس عمره للنضال والدفاع عن وطنه.. ومكانه الطبيعي بين كتبه وتلاميذه لا خلف جدران السجن

> مناضل حقيقي لم يتخل يومًا عن كلمة الحق ومفكر ثوري كرس حياته وعلمه وفكره للدفاع عن وطنه وعن قضايا أمته

كانت الصرخة الأولى لمواجهة جريمة الاختفاء القسري فى أغسطس 2015 حيث تم تدشين حملة أوقفوا الاختفاء القسري، وذلك عقب شيوع ظاهرة الاختفاء القسري للمعارضين السياسيين, أطلقت الحملة إيمانا منها بوقف الظاهرة والحد من انتشارها, بدأ فريق الحملة في رصد الاختفاء القسري عقب الاعتقال والذي كان في بداية الأمر يتم لمدة يومين او اكثر قليلا حتي ان وصلنا بعد 10 أعوام الى توثيق اختفاء ضحايا منذ 12 عام, أي أكبر من عمر الحملة نفسها.

الاختفاء القسري جريمة لا تسقط بالتقادم, ولذلك طوال تلك السنوات تعمل الحملة على الضغط لمعرفة مصير المختفين قسريا بجانب رصد وتوثيق هذه الجريمة للحد منها, ولتوثيقها لحين الوقت الذي يتحقق في العدالة الانتقالية ونستطيع جبر ضرر الضحايا وذويهم عن تلك الجريمة التي لا تمس الضحية الذي يتعرض للاختفاء بحسب بل تؤثر على أسرته كاملة, فتتوقف الحياة لديهم في لحظة حين يختفي من وسطهم.

ووثقت الحملة منذ انطلاقها وحتى إصدار تقريرها السنوي في أغسطس 2025 , تعرض ما لا يقل عن 4828 للاختفاء القسري من بينهم 185 سيدة و 213 طفل, لا يزال من بينهم 400 شخص لم يكشف مصيرهم حتى الآن ولم يعلم ذويهم عنهم أي شيء فقد غيبهم الاختفاء القسري عن عالمنا لمصير المجهول, وقد ظهر الباقون بمقار النيابة العامة المختلفة والبعض القليل اطلق سراحه دون توجيه أي تهم ولكن كان قد ناله الأذي النفسي أو الجسدي بفترة اختفائه, وبحسب ما وثقته الحملة فقط والذي لا يعبر كليا عن جريمة الاختفاء القسري فإن عام 2019 كان العام الأكثر توسعا في استخدام الاختفاء القسري لقمع المواطنين.

حصر حالات الاختفاء القسري	
عدد حالات الاختفاء وفقاً للوضع القانوني بالنسبة لو اقعة الاختفاء	
الوضع القانوني للو اقعة	الإجمالي
قيد الاختفاء	400
ناجي من الاختفاء	4102
غير معلوم	326
الإجمالي	4828

حصر حالات الاختفاء القسري

عدد حالات الاختفاء حسب الوضع القانوني بالنسبة لو اقعة الاختفاء والنوع الاجتماعي

	قيد الاختفاء	ناجي من الاختفاء	غير معلوم	الإجمالي
ذكر	367	3950	325	4642
أنثى	33	151	1	185
عابر/ة	0	1	0	1
الإجمالي	33	152	1	4828

الاختفاء القسري هو أداء للقمع تستخدمها الجهات الأمنية مع المعارضين السياسيين, فلم تتوقف السلطة الأمنية في قمع العمل السياسي المعارض للحكومة بحسب بل تستخدم الاختفاء القسري كأداء أكثر قسوة للتنكيل بالمعارضين وتعريض حياتهم للخطر والإمعان في قمعهم .

رغم كل ذلك لم تتوقف أسر الضحايا طوال تلك السنوات في مطالبة الحكومة ومجلس النواب في الكشف عن مصير ذويهم وانهاء تلك الجريمة فورا لعودة ذويهم الي حياتهم ولاسرهم وأولادهم, فالبعد النفسي الذي تتحمله أسر المختفين قسريا أعمق بكثير من ان نعبر عنه في كلمات, فكم من اسرة اليوم لم تجتمع على طاولة الطعام ولم تتذكر ذويهم المختفي الذي كان يشاركهم طعامهم وضحكاتهم وحياتهم اليومية ويعتني بأولاده, وبعد أن غيبته السلطة الأمنية يتفقد اسرتهم وكذلك أسرته تبحث عنه في كل تفاصيل حياتهم, وأولاده الذي كبروا بعيد عن ابوهم الذي هو داعم اكبر لمراحلهم العمرية ويساندهم.

لم تكن تلك المطالب من أسر الضحايا شيء مستحيل يصعب أن يلتمسوه, فهو مطلب واحد ورئيسي التوقف عن ممارسة تلك الجريمة والكشف عن مصير ذويهم لتعود لهم الحياة وتعود لهم البسمة وهذا هو أقل القليل الذي يحلموا به بعد سنوات وشهور من الاختفاء القسري وغياب احبابهم عنهم.

وتجدد الحملة مطالبها العادلة على مدار 10 سنوات ولكن لم تجد تحرك جاد لتلك المطالب، وهي ضرورة توقف قطاع الأمن الوطني عن ممارسة الاختفاء القسري بحق المواطنين المصريين واحتجازهم في مقرات احتجاز غير رسمية، وضرورة قيام النيابة العامة وجهات التحقيق بدورها المنصوص عليه وفقًا للقانون، وتجريم الاختفاء القسري كجريمة لا تسقط بالتقادم في قانون العقوبات المصري، ومحاسبة المسئولين عن هذه الجريمة، والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واعتماد تعريف التعذيب الذي اعتمدته الذي أقرته الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب

حصر حالات الاختفاء القسري	
عدد حالات الاختفاء وفقاً لسنة الاختفاء	
سنة الاختفاء	الإجمالي
عام 2011	2
عام 2012	3
عام 2013	33
عام 2014	193
عام 2015	817
عام 2016	691
عام 2017	409
عام 2018	358
عام 2019	928
عام 2020	344
عام 2021	229
عام 2022	221
عام 2023	308
عام 2024	258
عام 2025	34
الإجمالي	4828

الناشطة الجزائرية نصيرة ديتور

ثلاثون عامًا من النضال ضد النسيان والإنكار

شهدت الجزائر خلال التسعينيات ما يُعرف بـ "العشرية السوداء"، تلك الحقبة التي أُغرقت فيها البلاد في بحر من الدم والعنف السياسي والأمني. آنذاك عاشت ملايين العائلات الجزائرية الخوف اليومي، وعشرات الآلاف دفعوا حياتهم ثمنًا للصراع بين الدولة والجماعات المسلحة.

وفي قلب هذه المأساة، برزت ظاهرة الاختفاء القسري كواحدة من أكثر الجرائم قسوة وتركًا للجراح المفتوحة. عشرات الآلاف من الشبان والرجال تم اعتقالهم أو اختطافهم من بيوتهم أو الشوارع من دون أوامر قضائية، ثم تبخروا في المجهول.

تشير تقديرات منظمات حقوقية محلية ودولية إلى أن حالات الاختفاء القسري في الجزائر تجاوزت الثمانين ألف حالة، ليصبح هذا الملف الجرح الأكبر الذي لم يلتئم بعد.

ورغم مرور ما يقارب ثلاثة عقود، لا تزال السلطات الجزائرية تتعامل مع هذا الملف بالصمت أو الإنكار، أو عبر أدوات سياسية مثل "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، الذي اعتبرته عائلات الضحايا محاولة لدفن الحقيقة بدل كشفها.

لكن من بين الركام، ظهرت أصوات نسائية قوية تحمل ذاكرة الألم وتقود معركة الحقيقة. كانت "نصيرة ديتور" في مقدمة هذه الأصوات، بعدما اختفى ابنها أمين الشاب اليافع عام 1997.

تحولت نصيرة من أم تبحث عن ابنها إلى ناشطة حقوقية تقود نضالًا طويلًا ضد الإفلات من العقاب وضد النسيان، حتى أصبحت تُوصف اليوم بأنها "ذاكرة حيّة للجزائر".

أما الماضي الجزائري فهو الحاضر المصري وتحديدا منذ العام 2013 التي شهدت بروزا لظاهرة الاختفاء القسري. مئات وربما آلاف من النشطاء والمعارضين والصحفيين والطلاب تعرضوا للاختفاء في ظروف غامضة، وسط إنكار رسمي وتجاهل لمطالب العائلات. التشابه بين التجربتين، الجزائرية والمصرية، يجعل من شهادة نصيرة ديتور ذات قيمة مضاعفة، إذ تضع الألم الإنساني والسياسي في سياق أوسع يتجاوز الحدود.

في هذا الحوار، نستعيد مع نصيرة محطات الألم والنضال، ونستمع إلى شهادتها الشخصية، ورؤيتها لمستقبل النضال من أجل الذاكرة والعدالة، ورسائلها إلى العائلات وإلى الشباب في الجزائر ومصر.

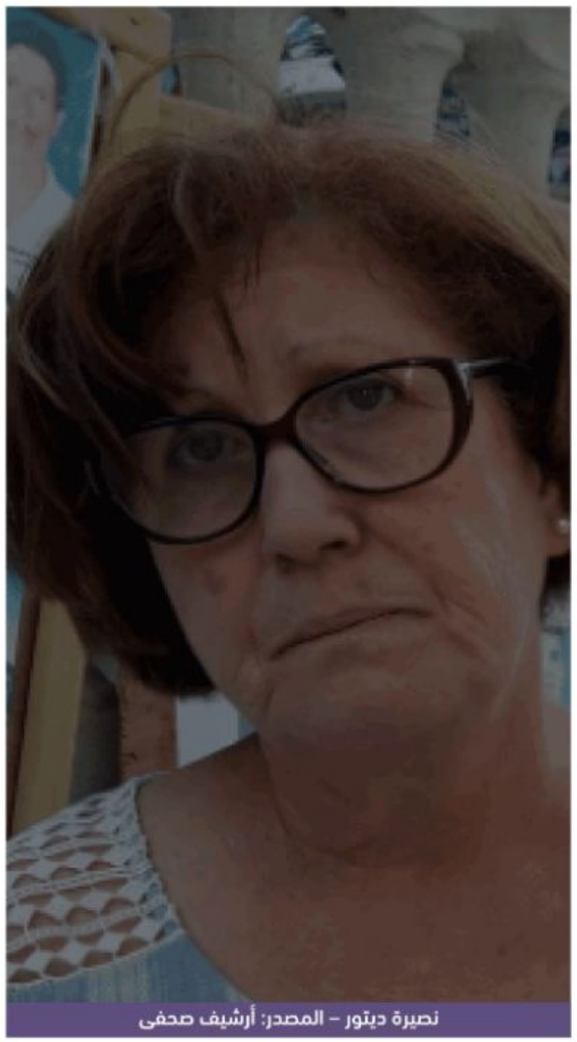

نصيرة ديتور – المصدر: أرشيف صحفي

بعد أكثر من ثلاثين عامًا من النضال، مُنعتِ من دخول الجزائر. كيف تلقيت هذه اللحظة؟

لم يكن ما حدث مجرد قرار إداري أو إجراء حدودي عادي. كان عنفًا رمزيًا وماديًا في آن واحد. أن يُغلق في وجهي باب وطني، البلد الذي نشأت فيه، حيث تزوجت وأنجبت أولادي، حيث دفنت أحلامي وبذرت نضالي، كان إذلالًا عميقًا لا يوصف. لم يكن الأمر شخصيًا فقط، بل إنكار كامل لوطنيتي ولذاكرتي ولثلاثين عامًا من النضال المتواصل. كان بمثابة إعلان صريح من السلطة أن أصواتنا، نحن عائلات المفقودين، غير مرغوب فيها. شعرت أنني أُقصيت من وطني نفسه، كأن الجزائر لم تعد أرضي، وكأن الدولة أرادت أن تمحو ليس فقط ابني أمين، بل وجودي أنا أيضًا.

عشتِ لحظة المنع في مطار هواري بومدين. هل يمكنك وصف شعورك في تلك الساعات؟

في تلك اللحظة، كان الألم يمزقني بقسوة لا تقل عن الألم الذي شعرت به يوم اختفى ابني أمين. كأن الجرح القديم أعيد فتحه من جديد. أحسست أنني خذلته مرة أخرى وتركتُه لمصيره المجهول. أن يتم التعامل معي بعد ثلاثة عقود من الكفاح كأجنبية، بل كتهديد أمني، هو طعنة عميقة. لم يكن الأمر موجّهًا لي وحدي، بل كان رسالة واضحة لكل الأمهات والعائلات: لن يُسمح لكم أن ترفعوا أصواتكم. إذا لم تصمتوا، سنُسكتكم بالقوة. هذه الإهانة لم تكن مجرد تجربة شخصية، بل كانت فصلًا جديدًا في معركة طويلة بين الدولة والذاكرة.

منذ عام 1997 وأنتِ تعيشين كأم لمختفٍ. كيف تصفين هذه التجربة الإنسانية؟

أن تكوني أمًا لمختفٍ هو أن تعيشي مع جرح مفتوح لا يلتئم أبدًا. أمين كان في الحادية والعشرين من عمره، في بداية شبابه. خرج من البيت لشراء حاجيات بسيطة ولم يعد. منذ ذلك اليوم، انقلبت حياتي رأسًا على عقب. كل صباح يبدأ بانتظار لا ينتهي، وكل مساء يغلق على خوف جديد. العيش مع الاختفاء القسري يعني أن تتحرك حياتك كلها بين الأمل واليأس: الأمل أن يعود في أي لحظة، واليأس من مواجهة الحقيقة التي ترفضين أن تستسلمي لها.

لكن هذه التجربة القاسية لم تبقَ حزنًا شخصيًا فقط، بل تحولت إلى نضال عام. لم يعد الأمر يخص أمين وحده، بل صار يخص آلاف الأمهات والآباء الذين يعيشون نفس الفراغ. بمرور الوقت، صار هدفي أن أكون صوتهم، أن أرفض الإفلات من العقاب، وأن أطالب بالحقيقة والعدالة حتى لا تعيش أي عائلة أخرى هذا الكابوس.

الاختفاء القسري مفهوم يُختزل أحيانًا في تقارير قانونية. كيف تشرحين معناه كأم وناشطة؟

الاختفاء القسري ليس مجرد بند في اتفاقية دولية أو مادة في القانون. هو جريمة دولة مكتملة الأركان، وجريمة ضد الإنسانية. في الجزائر خلال التسعينيات، وصلت هذه الجريمة إلى ذروتها، مع أكثر من 80 ألف إنسان اختفوا تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

لكن وراء هذا الرقم، هناك حياة مدمرة لكل أسرة. بالنسبة للأم، الاختفاء القسري ليس غيابًا فقط، بل حضور دائم لشبح مجهول. كل صوت مفتاح في الباب، كل مكالمة من رقم غير معروف، كل وجه تلتقطينه في الشارع قد يوقظ الأمل... أو يذبحه في اللحظة التالية. هو حالة انتظار لا تحتمل، تعذيب نفسي يومي، سم بطيء يسري في الجسد والروح.

ما أصعب اللحظات التي واجهتك خلال مسيرتك الطويلة؟

كانت هناك لحظتان أساسيتان. الأولى حين طُرح "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" للاستفتاء. وقتها أدركت أن السلطة لا تريد حل الملف ولا البحث عن الحقيقة. كانت تسعى لطي الصفحة بالقوة، لدفن القضية وكأنها لم تكن، لتقديم وهم المصالحة على حساب العدالة. كان ذلك يومًا مؤلمًا لأنه كشف أن الدولة قررت رسميًا أن تتبنى النسيان.

أما اللحظة الثانية فكانت منعي من دخول الجزائر في 30 يوليو 2025. بعد ثلاثين عامًا من النضال، أن تُمنع من دخول الأرض التي اختفى عليها ابنك، دون أي تفسير، دون أي حكم قضائي، كان جرحًا جديدًا يوازي الجرح الأصلي. كأن الدولة أرادت أن تقول لي: حتى وجودك لم يعد مسموحًا به.

ورغم ذلك، ما زلتِ تتحدثين عن الأمل. كيف تصفينه اليوم؟

الأمل يتغير مع الزمن لكنه لا يموت. في الأيام الأولى بعد اختفاء أمين، كان الأمل ملموسًا: أن يعود في أي لحظة، أن أسمع خطواته على الدرج أو صوته في الهاتف. كان أملًا حارقًا. مع مرور السنين، ومع تراكم الخيبات، تحول الأمل إلى شيء آخر: بحث عن الحقيقة، مطالبة بالعدالة، رفض الإفلات من العقاب. اليوم، أقول إنني سأحمل هذا الأمل ما حييت. لأنه لم يعد أمين وحده، بل خلفه آلاف المختفين، وخلف كل واحد منهم عائلة تنتظر، وتعيش العذاب، وترفض الاستسلام.

يصفك البعض بأنك "ذاكرة حيّة للجزائر". كيف ترين هذا الوصف؟

هو شرف كبير، لكنه أيضًا مسؤولية ثقيلة ومؤلمة. لم أختر أن أكون ذاكرة حيّة، لكنه فُرض عليّ بغياب ابني وبصمت الدولة. منذ عام 1997، أصبحت شاهدة على مرحلة يريد كثيرون محوها من التاريخ. وأنا أرفض هذا المحو. أحمل في داخلي الوجوه، والقصص، والصرخات المكبوتة لعائلات لا تُحصى. أن تكون ذاكرة حيّة يعني أن تتحولين إلى أرشيف بشري للوجع، وإلى شاهد يرفض أن يُمحى.

لماذا ترفض السلطات الجزائرية فتح ملف المختفين حتى اليوم؟

الجواب واضح: لأنه ملف يثبت أن الاختفاء القسري كان سياسة دولة، وليس مجرد تجاوزات فردية. مرتكبو هذه الجرائم والمخططون لها ما زالوا موجودين في مواقع النفوذ، سواء في المؤسسة العسكرية أو في أجهزة الأمن أو في السياسة. فتح الملف يعني توجيه أصابع الاتهام لشخصيات نافذة. لهذا، الصمت ليس إهمالًا أو تجاهلًا، بل قرار سياسي متعمد.

وهل يمكن بناء مصالحة وطنية على هذا الأساس؟

لا يمكن. أي مصالحة مبنية على النسيان أو على محو الحقيقة هي مصالحة زائفة وهشة. المصالحة الحقيقية يجب أن تقوم على الاعتراف بالجرائم، محاسبة المسؤولين، وإنصاف الضحايا. غير ذلك مجرد شعار سياسي يُستعمل لإغلاق الملف، لا لحله.

بالانتقال إلى مصر، ما أوجه التشابه التي ترينها بين التجربتين الجزائرية والمصرية؟

الألم يتجاوز الحدود. في الجزائر خلال التسعينيات، كان آلاف الشبان يُختطفون من الشوارع أو من بيوتهم بحجة مكافحة الإرهاب. في مصر، منذ عام 2013، شهدنا تصاعدًا مشابهًا في حالات الاختفاء القسري، لكن هذه المرة استهدفت النشطاء السياسيين والصحفيين والطلاب. الآليات متشابهة إلى حد يثير القلق: الاعتقال السري، الصمت الرسمي، الإنكار، والإفلات من العقاب. أفكر كثيرًا في إبراهيم متولي، والد أحد المختفين في مصر، الذي يقبع في السجن منذ أكثر من ست سنوات لمجرد أنه حاول أن ينظم عائلات الضحايا كما فعلنا نحن في الجزائر.

ما رسالتك لأمهات المختفين في مصر؟

رسالتي إليكن أنكن لستن وحدكن. ألمكن هو ألمي. أعرف معنى الانتظار الذي يقتلكن كل يوم، والليل الطويل الذي لا ينتهي، والفراغ الذي لا يُحتمل. لكن كل مرة تنطقن باسم أبنائكن، أنتن تقاومن. هذه المقاومة ليست فردية، بل جماعية ومقدسة. قد تمنعنا السلطات من دخول أوطاننا، قد تراقبنا وتهددنا، لكن لا يمكنها محو ذاكرتنا، ولا كسر حبنا.

هل يمكن أن يتوحد نضال الضحايا عبر الحدود؟

ليس ممكنًا فقط، بل ضروري. من خلال الاتحاد الأورومتوسطي لمناهضة الاختفاء القسري، الذي أرأسه، نعمل على بناء روابط بين حركات الضحايا في الجزائر ومصر وتونس والمغرب وبلدان أخرى. التضامن الإقليمي يكسر العزلة، يضاعف الضغط، ويجعل من الصعب على الأنظمة أن تطمس الحقيقة.

ما الذي يدفع الأنظمة العربية إلى اتباع سياسات متشابهة من الإنكار؟

الأسباب متعددة لكنها متشابكة: الخوف من المحاسبة، الرغبة في حماية المصالح، في إخفاء الأدلة، في حماية النفوذ القائم. الأنظمة تعلم أن فتح هذا الملف سيعني انهيار الكثير من الأسس التي تقوم عليها سلطتها. لذلك تختار الإنكار كوسيلة للبقاء. لكنه إنكار مؤقت، لأن الحقيقة دائمًا تجد طريقها.

كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في دعم قضيتكم وقضية العائلات في مصر؟

يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورًا محوريًا من خلال الدعم القانوني والضغط السياسي. يجب تسليط الضوء الإعلامي الدولي على هذه القضايا، دعم العائلات تقنيًا وقانونيًا، والضغط على الحكومات لفتح الأرشيفات. كذلك يجب أن تتم محاسبة المسؤولين أمام المحاكم الدولية، لأن العدالة المحلية في ظل هذه الأنظمة غالبًا ما تكون مسدودة.

بعد طردك من الجزائر، ما هي خطواتك المقبلة؟

لن أتوقف. سأواصل النضال بكل السبل المتاحة. سأوثّق كل حالة، أتعاون مع المنظمات الدولية، وأجمع الأدلة لإطلاق التحقيقات. سأرفع صوت الضحايا في كل محفل دولي. طردي من وطني لم يضعفني، بل زادني إصرارًا. هذه الصرخة لن تُخمد، بل ستزداد قوة في الداخل والخارج.

احتجاجات لأمهات من الجزائر تطالب بمعرفة مصير أبنائهم المختفين قسريا

المصدر: أرشيف صحفي

وأخيرًا، ما رسالتك للشباب الجزائري والمصري؟

رسالتي للشباب أن يكونوا حراس الذاكرة. لا تسمحوا لأحد أن يسلبكم حق السؤال أو يفرض عليكم الصمت. الذاكرة ليست عبئًا، بل قوة. النسيان خيانة، والإفلات من العقاب موت للعدالة. أنتم الجيل الذي يستطيع أن يكسر جدار الصمت، وأن يفتح الطريق لمستقبل مختلف.

نصيرة ديتور.. بروفايل

نصيرة ديتور هي ناشطة حقوقية جزائرية ورئيسة جمعية عائلات المفقودين وعضو في الاتحاد الأورومتوسطي ضد الاختفاء القسري. تحولت إلى رمز لذاكرة جماعية مؤلمة مرتبطة بسنوات العنف في التسعينيات، بعدما اختفى ابنها أمين عمروش في يناير 1997، لتبدأ رحلة نضال لم تتوقف من أجل كشف مصيره ومصير آلاف المفقودين.

على مدى ثلاثة عقود، كرّست ديتور حياتها للدفاع عن حقوق الضحايا وأسرهم، وأصبحت وجهًا بارزًا في الحركة الحقوقية بالمنطقة، ترفع صوت الأمهات والآباء المطالبين بالحقيقة والعدالة.

في يوليو 2025، أثارت واقعة ترحيلها من مطار هواري بومدين نحو باريس صدمة واسعة في الأوساط الحقوقية والمدنية، واعتُبر المنع انتهاكًا لحقها المشروع في التنقل داخل بلدها، كما طالبت منظمات حقوقية بحمايتها والتوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفد من الاتحاد الأورومتوسطى لمناهضة الاختفاء القسري (FEMED) فى جنيف يتوسطهم نصيرة ديتور

مصدر الصورة: الموقع الالكترونى للاتحاد الأورومتوسطى لمناهضة الاختفاء القسرى

جدول الايام العالمية

شهـر أكتوبر

2 أكتوبر
اليوم الدولى للاعنف
لقراءة المزيد

5 أكتوبر
اليوم العالمى للمعلمين
لقراءة المزيد

7 أكتوبر
اليوم العالمى للموئل
لقراءة المزيد

10 أكتوبر
اليوم العالمى للصحة النفسية
لقراءة المزيد

11 أكتوبر
اليوم الدولى للطفلة
لقراءة المزيد

13 أكتوبر
اليوم الدولى للحد من الكوارث
لقراءة المزيد

15 أكتوبر
اليوم الدولى للمرأة الريفية
لقراءة المزيد

17 أكتوبر
اليوم الدولى للقضاء على الفقر
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر نوفمبر

2 نوفمبر
اليوم الدولى لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين
لقراءة المزيد

10 نوفمبر
اليوم العالمى للعلوم من أجل السلام والتنمية
لقراءة المزيد

14 نوفمبر
اليوم العالمى لمرضى السكري
لقراءة المزيد

17 نوفمبر
اليوم العالمى لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق
لقراءة المزيد

18 نوفمبر
اليوم العالمى لمنع ممارسات الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسى ضد الأطفال و التشافى منها
لقراءة المزيد

20 نوفمبر
اليوم العالمى للطفل
لقراءة المزيد

25 نوفمبر
اليوم الدولى للقضاء على العنف ضد المرأة
لقراءة المزيد

29 نوفمبر
اليوم الدولى للتضامن مع الشعب الفلسطينى
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهر ديسمبر

1 ديسمبر
اليوم العالمى للإيدز
لقراءة المزيد

2 ديسمبر
اليوم الدولى لإلغاء الرق
لقراءة المزيد

3 ديسمبر
اليوم الدولى للأشخاص ذوي الإعاقة
لقراءة المزيد

9 ديسمبر
اليوم الدولى لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الابادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة
لقراءة المزيد

9 ديسمبر
اليوم الدولى لمكافحة الفساد
لقراءة المزيد

10ديسمبر
يوم حقوق الإنسان
لقراءة المزيد

12ديسمبر
اليوم الدولى للتغطية الصحية الشاملة
لقراءة المزيد

18ديسمبر
اليوم الدولى للمهاجرين
لقراءة المزيد

2 نوفمبر

اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين

الاحتلال الإسرائيلي يواصل جرائمه ضد الصحافة في قطاع غزة

أكثر من 247 صحفيا ضحايا نتيجة عمليات استهداف مباشرة للطواقم الإعلامية في غزة في محاولات لقتل عمليات نقل جرائم الاحتلال

يحتفل العالم في 2 نوفمبر من كل عام، باليوم العالمي لمناهضة الإفلات من الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وهو اليوم الذي دشنته الأمم المتحدة منذ عام 2013 بعدما تعرض اثنين من الصحفيين الفرنسيين للاغتيال في مالي. بينما يأتي اليوم الدولي هذا العام تزامنا مع واحدة من أبشع الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في العالم، وهي عمليات الاستهداف المباشر التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية الحرب على قطاع غزة.

ففي الوقت الذي يتوقف فيه العالم للتذكير بضرورة حماية الصحافة ومحاسبة المعتدين، تأتي غزة لتقدم الدليل الأكثر وحشية على انهيار هذه المبادئ، خاصة ما تصاعد عمليات استهداف الصحفيين بشكل مباشر بدلا من حمايتهم بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية، وهذا ما يظهر جليا في الإحصائيات الأممية التي وثقت سقوط أكثر من 1700 صحفيا منذ 1993 بينما شهدت غزة وحدها سقوط أكثر من 247 صحفيا وإعلاميا في عامين فقط.

وتؤكد الأرقام الخاصة بعمليات قتل واستهداف الصحفيين والتي توثقها منظمة اليونسكو حقيقة أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة هي الأكثر وحشية ودموية فيما يخص استهداف الطواقم الإعلامية، خاصة مع تحليل الأرقام الذي يكشف أن ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة من الصحفيين والإعلاميين في عامين فقط يعادل 14٪ من جميع ضحايا الصحافة والإعلام في العالم كله على مدار 32 عاما. وبمقارنة بعض الأرقام التي ترصدها اليونسكو، نجد أن أفغانستان التي شهدت سنوات طويلة من الحرب، قتل فيها 83 صحفيين فقط طوال 32 عاما، مقارنة بأكثر من 247 صحفيا في غزة خلال عامين.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، تحولت غزة إلى ساحة قتال على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، راح ضحيتها أكثر من 65 ألف ضحية من المدنيين، إلى جانب أكثر من 247 صحفيا وإعلاميا وعاملا ضمن الطواقم الإعلامية، ما جعل الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة منذ عامين واحدة أعنف موجات استهداف الصحفيين في التاريخ الحديث، في محاولة إسرائيلية لإسكات الأصوات التي تعمل على نقل حقيقة الجرائم على الأرض وكشف حرب الإبادة والتجويع.

ما حدث في 25 أغسطس الماضي واحدا من أبشع الجرائم الإسرائيلية ضد الصحفيين، حيث قام طيران الاحتلال على الهواء مباشرة بجريمة حرب واضحة تمثلت في قصف 5 صحفيين كانوا يمارسون مهام عملهم من مجمع ناصر الطبي بخان يونس جنوب قطاع غزة، حيث استشهد في هذا القصف كلا من، المصور معاذ أبو طه، والمصور محمد سلامة من قناة الجزيرة، والمصور حسام المصري، والصحفية مريم أبو دقة وأحمد أبو عزيز.

الصحفي أنس الشريف قبل مقتله في غزة أثناء تأدية عمله الصحفي

لم تكن هذه الجريمة الوحيدة التي ارتكبها الاحتلال في حق الصحفيين والإعلاميين خلال الأسابيع الماضية، ولكن سبقها جريمة استهداف المراسل التلفزيوني أنس الشريف، والذي يعد واحدا من أبرز المراسلين التلفزيونيين العاملين داخل القطاع منذ بداية العدوان على غزة، وهو ما وصفته الأمم المتحدة بأنها "جريمة حرب محتملة".

تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في أغسطس 2025 وثق استشهاد قرابة 247 صحفيا فلسطينيا منذ بداية الحرب، معظمهم سقطوا أثناء تغطيتهم للغارات أو داخل منازلهم مع عائلاتهم. هذه الحصيلة تجعل من غزة أخطر مكان في العالم على الصحفيين، وتشير إلى أن الأمر يتجاوز مجرد "أضرار جانبية" أو "حادث مأسوي" مثلما برر رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو جرائم قواته، ليكشف عن نمط متعمد من الاغتيال الممنهج للصحفيين والإعلاميين

القصص الفردية للضحايا تحكي الكثير عن طبيعة الجريمة، فمقتل الصحفي أنس الشريف في العاشر من أغسطس بعد قصف مباشر لخيمة صحفيين قرب مستشفى الشفاء أثار استنكارا واسعا، خاصة بعد محاولة جيش الاحتلال تبرير العملية بادعاءات غير مدعومة بالأدلة.

هذه الجرائم لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع للحرب. فبحسب إحصائيات الأمم المتحدة ووزارة الصحة في غزة، تجاوز عدد القتلى المدنيين حتى أغسطس 2025 أكثر 65 ألفا، بينهم عشرات الآلاف من النساء والأطفال. بينما كانت المستشفيات والمدارس والمراكز الإنسانية شاهدة على سلسلة جرائم في حق الإنسانية بعد عمليات قصف واستهداف ممنهج، فيما يواجه أكثر من مليوني شخص ظروف نزوح قسري ومجاعة وحرمان متعمد من المساعدات.

على المستوى القانوني الدولي والقانون الدولي الإنساني، فإن اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 يحددان بوضوح أن الصحفيين في مناطق النزاع يعاملون كمدنيين ويجب حمايتهم بهذه الصفة. كما أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يدرج الاستهداف المتعمد للصحفيين ضمن جرائم الحرب. ورغم ذلك، لم تفتح أي تحقيقات مستقلة وشفافة بشأن ما يحدث في غزة، بينما يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة السائدة، انطلاقا من الغطاء الدولي لجرائم الاحتلال.

ومع الاستهداف المتلاحق والمتكرر للصحفيين والطواقم الإعلامية في غزة، تعتبر مجلة "حق ومعرفة" الصادرة عن برنامج "تعزيز ثقافة حقوق الإنسان" بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، الاعتداءات بأنها "على الحق في الحقيقة وعلى الضمير الإنساني"، الهدف منه إسكات أي صوت يحاول نقل الجرائم وكشفها أمام العالم، وتأكيدا على أنه إن لم يتحرك المجتمع الدولي لفتح تحقيقات مستقلة ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم، فإن الإفلات من العقاب سيظل القاعدة.

حقوق الناخب لا تقتصر على التصويت.. بل تشمل الحرية والسرية

هل تعلم؟

يعتقد كثيرون أن حقوق الناخب تقتصر على التصويت في الانتخابات سواء كانت رئاسية أم برلمانية، لكنها في الحقيقة أوسع وأعمق من مجرد الإدلاء بالصوت؛ فهي تبدأ من الحق في المشاركة، وتمر بضمانات الحرية والسرية، ولا تنتهي إلا باحترام إرادة الشعب واختياره في العملية الانتخابية التي يجب أن تتم بنزاهة وشفافية، وفق ما يكفله الدستور والمواثيق الدولية.

ويقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - في المادة 21 منه - حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشأن العام لبلده مباشرة أو عن طريق ممثلين منتخبين بحرية. كما أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية - المادة 25 - يضمن حق كل مواطن في أن يشارك في الشؤون العامة، وأن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تُجرى دوريًا بالاقتراع السري، بما يكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

وتضمن المعايير الدولية للنزاهة تكافؤ الفرص بين المرشحين، الشفافية في إدارة العملية الانتخابية، وعدم التلاعب بإرادة الناخب.

وفيما يلي أبرز ما تضمنه المواثيق الدولية بشأن حقوق الناخب، وينص عليها الدستور والقانون المصري:

الحق في المشاركة السياسية

أولى حقوق الناخب هو الحق في المشاركة السياسية دون أي ممارسات تحول دون تمتعه بهذا الحق، إذ ينص الدستور المصري في المادة 87 على أن "مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق".

وبموجب هذه المادة "تلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، متى توافرت فيه شروط الناخب، كما تلتزم بتنقية هذه القاعدة بصورة دورية وفقًا للقانون". كما "تضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، ويحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية".

ومن أبرز الممارسات التي تُعيق حق الناخب في المشاركة السياسية؛ استبعاد مرشحين معارضين للسلطة بقرارات إدارية أو قضائية مسيّسة، وتخويف الناخبين من المشاركة عبر الاعتقالات أو الملاحقات الأمنية أو تصوير المعارضين كخطر على "أمن الدولة"، بالإضافة إلى نقل لجان انتخابية بعيدا عن مناطق الناخبين لعرقلة مشاركتهم، والتضييق على المراقبين المحليين والدوليين، وتوزيع رشاوى انتخابية مقابل التصويت أو الامتناع عن التصويت؛ فكل هذه الممارسات تدفع الناس للعزوف عن التصويت ما يحرم الناخب عمليا من المشاركة السياسية ويحرمه من الاختيار الحر رغم أن صناديق الاقتراع موجودة.

الاقتراع السري المباشر

ومن بين حقوق الناخب التي تضمنها المادة 87 من الدستور - سالف الإشارة إليها - وقانون رقم 45 لسنة 2014 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن يتم التصويت في سرية تامة، دون رقابة أو تدخل.

وهذا يعني أنه إذا طُلب من الناخب أن يُظهر ورقته بعد التصويت أو يُوجّه بشكل مباشر من أحد الموظفين أو الأمن لانتخاب مرشح بعينه انتهاك لحق الناخب في الاقتراع السري المباشر.

ومن بين الانتهاكات الأخرى لهذا الحق التأثير المباشر داخل اللجان، والتصويت الجماعي أو الموجه، وغياب الستائر أو عدم الالتزام بها كأن يتم فتحها عمدا، ما يجعل عملية التصويت مكشوفة، بالإضافة إلى توزيع بطاقات انتخابية مملوءة مسبقا أو إجبار الناخبين (خصوصا من الفئات الفقيرة مقابل رشاوى) على تصوير بطاقة الاقتراع بالموبايل كإثبات لتصويتهم لمرشح بعينه.

الاقتراع السري المباشر

ومن بين حقوق الناخب التي تضمنها المادة 87 من الدستور - سالف الإشارة إليها - وقانون رقم 45 لسنة 2014 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن يتم التصويت في سرية تامة، دون رقابة أو تدخل.

وهذا يعني أنه إذا طُلب من الناخب أن يُظهر ورقته بعد التصويت أو يُوجّه بشكل مباشر من أحد الموظفين أو الأمن لانتخاب مرشح بعينه انتهاك لحق الناخب في الاقتراع السري المباشر.

ومن بين الانتهاكات الأخرى لهذا الحق التأثير المباشر داخل اللجان، والتصويت الجماعي أو الموجه، وغياب الستائر أو عدم الالتزام بها كأن يتم فتحها عمدا، ما يجعل عملية التصويت مكشوفة، بالإضافة إلى توزيع بطاقات انتخابية مملوءة مسبقا أو إجبار الناخبين (خصوصا من الفئات الفقيرة مقابل رشاوى) على تصوير بطاقة الاقتراع بالموبايل كإثبات لتصويتهم لمرشح بعينه.

ضمان حرية الاختيار والحق في المعرفة

ورغم أن الدستور والقانون المصري لا ينصان صراحة على "حرية الاختيار" أو "الحق في المعرفة"، إلا أنهما يضمنان هذين الحقين ضمنًا من خلال النصوص التي تكفل نزاهة الانتخابات، المنافسة العادلة، وشفافية الإجراءات. وتشكل هذه الضمانات قاعدة أساسية لتمكين الناخب من ممارسة حقه في المعرفة والاختيار الحر.

وفي هذا السياق، تضع الهيئة الوطنية للانتخابات - التي جرى تدشينها إعمالا لنصوص دستور 2014 - القواعد المنظمة لسير الاستفتاءات والانتخابات وإجراءاتها، بما يضمن سلامتها وحيدتها ونزاهتها وشفافيتها. كما تصدر الهيئة القرارات اللازمة لحفظ النظام والأمن داخل اللجان وخارجها أثناء العملية الانتخابية، وفقًا وفقًا لقانون الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 198 لسنة 2017.

أخيرا، من خلال استعراض النصوص الدستورية والقانونية والمواثيق الدولية، يتضح أن حقوق الناخب ليست محصورة في التصويت فقط بل تشمل:

- الحق في سرية التصويت
- الحق في التسجيل والاختيار الحر
- الحق في أن تُحترم صوته وإرادته
- الحق في المشاركة الفاعلة دون خوف أو تمييز
- الحق في المعرفة والاطلاع على برامج المرشحين
- الحق فى رقابة العملية الانتخابية والطعن على نتائجها

بهذا المعنى، يصبح الدفاع عن حقوق الناخب دفاعا عن جوهر الديمقراطية نفسها، وعن حق المواطن في أن يكون صوته مسموعا ومؤثرا.

البرلمان بين الرقابة والتشريع.. من الدستور إلى المواثيق الدولية

البرلمان أحد الركائز الأساسية في أي نظام ديمقراطي فهو المؤسسة التي تُمثل الشعب وتُعبر عن إرادته في صياغة القوانين ومتابعة سياسات الدولة؛ ومن خلاله تتحقق مبادئ الشفافية والمساءلة حيث يمارس النواب دورهم في الرقابة على السلطة التنفيذية، وضمان إدارة المال العام بما يخدم المواطنين، إضافة إلى إقرار القوانين التي تنظم الحقوق والواجبات.

ووفقا للمعايير الدولية، فإن دور البرلمانات لا يقتصر على سنّ القوانين المحلية، بل يمتد ليشمل حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في المواثيق العالمية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي أكد في المادة 21 منه حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة عبر ممثليه المنتخبين.

أيضا، شدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على التزام الدول بضمان حرية التعبير والمساءلة والرقابة على السلطة التنفيذية، خاصة المادة 25 منه التي نصت عللا أن "يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

وبذلك، فإن البرلمان يُفترض أن يكون منصة حقيقية لتجسيد مبادئ الديمقراطية، من خلال ضمان الشفافية، محاربة الفساد، تمثيل جميع الفئات دون تمييز، ومراقبة التزام الحكومة بالاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها الدولة. هذا الدور يجعل البرلمان ليس مجرد مؤسسة محلية، بل حلقة وصل بين التشريع الوطني والمعايير الكونية لحقوق الإنسان.

وتنص المادة 101 من الدستور المصري على أن "يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور".

ويُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا، يُنتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالى عدد المقاعد، بحسب ما تنص المادة المادة 102 من الدستور. ويشترط في المترشح لعضوية المجلس أن يكون مصرياً، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسي على الأقل، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية. ويُبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعى التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى أو القائمة أو الجمع بأى نسبة بينهما.

ولمجلس النواب عدة اختصاصات - وفق الدستور - هي التشريعية، والرقابية، والمالية، بالإضافة إلى الاختصاصات المتعلقة برئيس الجمهورية.

سلطة التشريع

بموجب المادة (101) من الدستور المصري، يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

وتنص المادة 121 على أن "لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً، ولا تتخذ قراراته، إلا بحضور أغلبية أعضائه. وفي غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وعند تساوي الآراء، يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضاً. وتصدر الموافقة على القوانين بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وبما لا يقل عن ثلث عدد أعضاء المجلس. كما تصدر القوانين المكملة للدستور بموافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. وتعد القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، والأحزاب السياسية، والسلطة القضائية، والمتعلقة بالجهات والهيئات القضائية، والمنظمة للحقوق والحريات الواردة في الدستور، مكملة له".

إقرار القوانين

وتنص المادة (122) من الدستور على أن "لرئيس الجمهورية، ولمجلس الوزراء، ولكل عضو في مجلس النواب اقتراح القوانين. ويحال كل مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من عُشر أعضاء المجلس إلى اللجان النوعية المختصة بمجلس النواب، لفحصه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس، ويجوز للجنة أن تستمع إلى ذوي الخبرة في الموضوع. ولا يحال الاقتراح بقانون المقدم من أحد الأعضاء إلى اللجنة النوعية، إلا إذا أجازته اللجنة المختصة بالمقترحات، ووافق المجلس على ذلك، فإذا رفضت اللجنة الاقتراح بقانون وجب أن يكون قرارها مسبباً. وكل مشروع قانون أو اقتراح بقانون رفضه المجلس، لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه".

اعتماد الخطة والموازنة

وتنص المادة 124 من الدستور على أن "تشمل الموازنة العامة للدولة كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوماً على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها، ويتم التصويت عليه باباً باباً. ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذاً لالتزام محدد على الدولة".

وبموجب المادة "إذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلاً في قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أي نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة. ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة، وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها. وتجب موافقة المجلس على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها، وتصدر الموافقة بقانون".

أما المادة 125 فتنص على "عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعرض معه التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على الحساب الختامي. ويتم التصويت على الحساب الختامي باباً باباً، ويصدر بقانون. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى".

فيما تنص المادة 127 على أنه "لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب".

الاختصاصات الرقابية

أدوات الرقابة البرلمانية متعددة بموجب ما جاء في الدستور المصري، الذي ينص في مادته رقم 129 على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة في دور الانعقاد ذاته". وبموجب هذه المادة "يجوز للعضو سحب السؤال في أي وقت، ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة ذاتها".

وتنص المادة 130 من الدستور على أن "لكل عضو في مجلس النواب توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم. ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وبحد أقصى ستون يوماً، إلا في حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة".

سحب الثقة

أما المادة 131 من الدستور المصري فتنص على أن "لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم. ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء. وفي كل الأحوال، لا يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في دور الانعقاد ذاته. وإذا قرر المجلس سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو من أحد نوابه أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وأعلنت الحكومة تضامنها معه قبل التصويت، وجب أن تقدم الحكومة استقالتها، وإذا كان قرار سحب الثقة متعلقاً بأحد أعضاء الحكومة، وجبت استقالته".

طلب الإحاطة والأسئلة

وتؤكد المادة 134 على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بياناً عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، في الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية".

وبموجب المادة 135 من الدستور "لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصي الحقائق في موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصي الحقائق في موضوع معين، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية، أو الإدارية، أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات في أي موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة أو غيرها، ويقرر المجلس ما يراه مناسباً في هذا الشأن. وللجنة في سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك. وفي جميع الأحوال لكل عضو في مجلس النواب الحق في الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التنفيذية تتعلق بأداء عمله في المجلس".

اختصاصات متعلقة برئيس الجمهورية

إعلان حالة الطوارئ

تنص المادة (154) على أن "يعلن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي مجلس الوزراء حالة الطوارئ، على النحو الذي ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه. وإذا حدث الإعلان في غير دور الانعقاد العادي، وجب دعوة المجلس للانعقاد فورا للعرض عليه. وفي جميع الأحوال تجب موافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس على إعلان حالة الطوارئ، ويكون إعلانها لمدة محددة لا تجاوز ثلاثة أشهر، ولا تمد إلا لمدة أخرى مماثلة، بعد موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. وإذا كان المجلس غير قائم، يعرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له. ولا يجوز حل مجلس النواب أثناء سريان حالة الطوارئ".

إقرار المعاهدات

وتنص المادة 151 من الدستور على أن "يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقا لأحكام الدستور". وجدير بالذكر هنا أنه بموجب ما تنص عليه هذه المادة فإنه "يجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفي جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة".

إعلان الحرب

ولا يعلن رئيس الجمهورية الحرب إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، حيث تشدد المادة 153 من الدستور المصري الحالي على أن "رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة في مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة، إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء. فإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجب أخذ رأي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني".

اتهام رئيس الجمهورية

ويجوز لمجلس النواب اقتراح اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك الدستور أو بالخيانة العظمى أو أية جناية أخرى، بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، حيث تنص المادة 159 من الدستور على أنه "يكون اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام. وإذا كان به مانع يحل محله أحد مساعديه... ".

سبعون عاما على دستور 1956 .. كيف ناضلت المرأة المصرية من أجل حقوقها السياسية؟

بحلول مارس 1956، سطرت المرأة المصرية صفحة جديدة في تاريخها، حين أصبحت الأولى إفريقيًا والثالثة عربيًا – بعد سوريا ولبنان – في نيل حقها في الانتخاب. جاء ذلك بعد أربعة أعوام فقط من اندلاع حركة يوليو عام 1952، لتختتم عقودا طويلة من الكفاح والنضال في سبيل المساواة.

لكنّ القصة لم تنتهِ عند هذا الاستحقاق المنتظر؛ فطريق ما قبل هذا الإنجاز، وما تلاه من تحديات، هو الحكاية الأجدر بالرواية.

تاريخيًا، كان دور المرأة المصرية متعدد الأوجه، حيث تمتعت بحقوق ومساواة كبيرة في مصر القديمة كشريك في الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وشغلت مناصب قيادية وحكمت البلاد، ثم توارت لاحقا في ظل سياق متراجع واحتلال متعاقب للبلاد حتى أصبحت محجوبة عن الأعين تعيش في ما يطلق عليه "الحرملك" محرومة من التعليم بين الطبقات الدنيا، ومحدودة الاختيارات في الطبقة العليا يقتصر تعليمها على الحياكة وتعلم اللغات حتى اختلف الأمر شيئا فشيئا في مطلع القرن السابق، ثم برزت مشاركتها في الحركة الوطنية للتحرير من الاحتلال الإنجليزي وحتى تبلورت جهودها في مشهد خروجها إلى الشارع عام 1919 ، ولأول مرة .

لم يكن الشارع المصري يعرف مشهدًا أكثر جرأة من خروج النساء لأول مرة في مظاهرات حاشدة ضد الاحتلال البريطاني. ارتدين السواد تعبيرًا عن الحداد على الوطن، ورفعن صور سعد زغلول وأعلام مصر، وهتفن في وجه الجنود الإنجليز بشجاعة لم يعتدها المجتمع.

كانت صفية زغلول، الملقّبة بـ "أم المصريين"، رمزًا لتلك المرحلة، إذ تحوّل بيتها إلى مقر للثوار. وإلى جانبها ظهرت أسماء بارزة مثل هدى شعراوي ونساء الطبقة الوسطى اللواتي كسّرن الحواجز الاجتماعية، فنزلن إلى الشارع لأول مرة للدفاع عن حرية وطنهن.

حينها لم تكن مشاركة النساء مجرد حدث عابر، بل كانت نقطة تحوّل؛ أثبتت أن المرأة قادرة على أن تكون جزءًا من الحركة الوطنية، وأن صوتها لا يقل قوة عن صوت الرجل. ومن هنا بدأت مسيرة طويلة انتهت بعد عقود بنيل حقوق سياسية ودستورية، لكنها ظلت تحمل روح تلك اللحظة الأولى عام 1919.

من التظاهر إلى التنظيم

بعد العام 1919 لم تعد المرأة المصرية مرة أخرى إلى المنزل بل خلعت عنها حجابها العقلي قبل المادي وبدأت في الانخراط في الحركة الوطنية وكذلك النسوية، وتمثلت أحد قواعد التقاطعية في أبهى صورها حيث مصلحة الفئة تنبثق من الجماعة، وبدأت الجمعيات النسوية في التبلور والعمل، وانتعشت حركة تعليم النساء فوصلن إلى الجامعات على مختلف التخصصات، وظهرت في الحركة الوطنية ولكنها مع ذلك لم تنل أي من حقوقها في دستور 1923، ولكنها استمرت في كفاحها.

في العام 1923 تأسس "الاتحاد النسائي المصري" برئاسة هدى شعراوي ليكون أول كيان منظم يعبّر بوضوح عن المطالب النسائية. لم يقتصر نشاطه على الدعوة للتعليم والمشاركة السياسية فحسب، بل سعى أيضًا لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية، ورفع سن الزواج، وتحسين أوضاع المرأة العاملة. كان الاتحاد بمثابة منصة للنضال، نظم المؤتمرات، وأصدر البيانات، وأرسل الوفود إلى المحافل الدولية ليثبت أن المرأة المصرية جزء من حركة نسوية عالمية.

في تلك الفترة برزت أسماء شكلت علامات مضيئة في تاريخ مصر منهن نبوية موسى، وهي أول ناظرة مصرية لمدرسة حكومية وأول مصرية تحصل على شهادة البكالوريا، وهناك أمينة السعيد التي دشّنت بدورها تجربة رائدة في الصحافة النسوية عبر مجلة حواء، في الثلاثينات حيث لم تكتفِ بالموضوعات الاجتماعية، بل فتحت ملفات سياسية جريئة تتعلق بحقوق النساء.

هذا الزخم جعل الثلاثينيات فترة غنية بالتفاعل بين الحركة الوطنية والحركة النسوية؛ إذ لم تكن النساء يطالبن بحقوقهن كفئة منعزلة، بل ربطن مطالبهن بقضية التحرر الوطني الأشمل، ليؤكدن أن قضية الوطن لا تنفصل عن قضية المرأة.

ورغم هذا الزخم، ظلّ النظام السياسي المصري آنذاك عاجزًا عن ترجمة هذه التضحيات إلى حقوق دستورية. فقد جاء دستور 1930 ليعزز سلطات القصر، دون أي اعتراف بدور المرأة، ثم تلاه دستور 1935 المعدل دون أن يتضمن إقرارًا بحق النساء في الانتخاب أو الترشح.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديدا عام 1946 تصاعدت الحركة الوطنية مرة أخرى ضد الاحتلال، واستمرت المرأة في كفاحها على كل المستويات، كما لم يقتصر دور المرأة على الهتاف أو التظاهر، بل قدّمن الدعم اللوجستي من خلال إيواء الفدائيين، ونقل الرسائل، وتجميع التبرعات، حتى صارت المرأة جزءًا لا يتجزأ من البنية التحتية للحركة الوطنية.

وبرزت أسماء نسائية لعبت دورًا سياسيًا غير معلن؛ فقد شاركت نساء في تأسيس جمعيات خيرية كانت واجهة للنشاط الوطني، وكنّ على اتصال وثيق بالتيارات السياسية المختلفة من حزب الوفد إلى الحركات الطلابية. كما ساهمت الصحافة النسائية في تلك الحقبة في تشكيل وعي عام أكثر جرأة، حيث استخدمت أقلام نسائية صفحات الجرائد لتنتقد الاحتلال وتدعو إلى الاستقلال.

هدى شعراوى تتصدر وفدا من عضوات الاتحاد النسائى المصرى - المصدر: أرشيف صحفى

هذا التناقض بين دورها في السياسة العامة وحقوقها المهدرة، خلق حالة من الإحباط داخل صفوف الحركة النسوية، لكنه في الوقت نفسه زاد من إصرارها، ورسّخ قناعة لدى الرائدات بأن المشاركة السياسية لا تُمنح بل تُنتزع بالنضال. وهو ما جعل الأربعينيات مرحلة تمهيدية حاسمة، ربطت ما بين نشاط 1919 وما تحقق بعد حركة يوليو 1952.

بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952، ورغم أن المرأة المصرية كانت جزءًا من الحراك الشعبي الذي مهّد للثورة، فإن السلطة الجديدة لم تُبدِ حماسًا فوريًا لإشراكها سياسيًا. هذا التهميش دفع النسويات البارزات إلى تكثيف حركتهن الاحتجاجية.

في مارس 1953، قادت د. درية شفيق، المعروفة بلقب "بنت النيل"، واحدة من أبرز محطات النضال النسوي في مصر، حين اعتصمت مع مجموعة من الناشطات داخل نقابة الصحفيين وأعلن إضرابا عن الطعام احتجاجًا على استبعاد النساء من لجنة إعداد دستور 1954. وأطلقت شفيق حينها عبارتها الشهيرة: «أرفض الخضوع لدستور لم أشارك في صياغته، وإني أختار نقابة الصحفيين لأن الصحافة بطبيعتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحركات التحرر».

لم يقتصر صدى الاعتصام على الداخل المصري، بل لفت أنظار المجتمع المدني العالمي إلى القضية النسوية في مصر. واستمر الإضراب أيامًا عدة، حتى تدخّل محافظ القاهرة حاملاً رسالة من الرئيس محمد نجيب تؤكد أن الدستور الجديد سيكفل للمرأة حقوقها السياسية، بما في ذلك حق التصويت والترشح لانتخابات البرلمان. رفضت درية إنهاء الاعتصام إلا بعد أن حصلت على تعهّد خطّي موقّع من المحافظ بصفته ممثلًا لرئاسة الجمهورية، لتثبت أن نضالها لم يكن رمزيًا بل مقرونًا بضمانات ملموسة.

قرار الانتخاب.. اللحظة الفارقة

مع مطلع عام 1956، شهدت مصر لحظة فارقة حين أعلن الرئيس جمال عبد الناصر من ميدان الجمهورية بالقاهرة عن دستور جديد يضع أسس الدولة الحديثة. وبعد أسابيع، صدر القانون رقم 73 لسنة 1956 الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والذي جاء ليكرّس مبدأ المشاركة الشعبية على نطاق أوسع. فقد خفّض سن الانتخاب إلى 18 عامًا، فاتحًا الباب أمام الشباب، كما منح المرأة لأول مرة حقها في التصويت والمشاركة السياسية.

ولم يكن هذا الحق نظريًا فقط، بل سرعان ما ظهر أثره على أرض الواقع. ففي أول انتخابات برلمانية بعد صدور القانون عام 1957، خاضت ست سيدات التجربة، وتمكنت اثنتان منهن من دخول البرلمان: راوية عطية عن الجيزة، وأمينة شكري عن الإسكندرية، لتسجلا سابقة تاريخية في الحياة النيابية المصرية.

وتواصلت الخطوات اللاحقة لترسيخ حضور المرأة؛ ففي عام 1962، عينت د. حكمت أبو زيد وزيرة للشؤون الاجتماعية لتصبح أول امرأة تتولى منصبًا وزاريًا في مصر، ثم جاء عام 1964 ليشهد مشاركة نسائية أوسع داخل الاتحاد الاشتراكي.

وهانحن نحن على أعتاب سبعة عقود تقريبا على حصول المرأة المصرية على حقها السياسي، فإن مسار المشاركة ظل متذبذبًا. فمنذ دخولها البرلمان لأول مرة عام 1957 وتوليها أول حقيبة وزارية عام 1962، واجهت النساء صعوبات مستمرة في تثبيت حضورهن داخل المجال العام.

فعلى امتداد فترات مختلفة، ظل تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية محدودًا ولا يعكس حجمها في المجتمع.

ورغم التحسن النسبي خلال العقد الأخير بزيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان وتولي عدد من الحقائب الوزارية، إلا أن مؤشرات المشاركة ما زالت دون المستوى المأمول، غذ لا يزال موقعها السياسي، لا يوازي نضالها الطويل، وسط تحديات اقتصادية، واجتماعية تجعل مسألة التمكين الكامل هدفًا لم يتحقق بعد.

> لم يكن الشارع المصري يعرف مشهدًا أكثر جرأة من خروج النساء لأول مرة في مظاهرات حاشدة ضد الاحتلال البريطاني. ارتدين السواد تعبيرًا عن الحداد على الوطن، ورفعن صور سعد زغلول وأعلام مصر، وهتفن في وجه الجنود الإنجليز بشجاعة لم يعتدها المجتمع

> في العام 1923 تأسس "الاتحاد النسائي المصري" برئاسة هدى شعراوي ليكون أول كيان منظم يعبّر بوضوح عن المطالب النسائية. لم يقتصر نشاطه على الدعوة للتعليم والمشاركة السياسية فحسب، بل سعى أيضًا لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية، ورفع سن الزواج، وتحسين أوضاع المرأة العاملة. كان الاتحاد بمثابة منصة للنضال، نظم المؤتمرات، وأصدر البيانات، وأرسل الوفود إلى المحافل الدولية ليثبت أن المرأة المصرية جزء من حركة نسوية عالمية

إلى اللقاء

بقلم: نهى عبير

وقتي الضيق قبل رحيلي لم يسمح لي بتوديع كل الأماكن التي خلقت بها ذكرياتي، وتوديع الأصدقاء، على أمل لقاء قريب أو بعيد، حتى لا يتورطوا بأستدعاء لتحقيق بسببي، وأكون سببت لهم متاعب لأنانيتي في رؤيتهم؛ مازلنا شباب يافعين في العشرينات من عمرنا، لدينا الوقت والصحة للتنقل، رغم أعتقال بعضهم، وآخرين لا يستطيعوا التنقل بين المحافظات بسبب كمائن الشرطة التي ستتعنت معهم، ومن تختلف هويتهم عن الجنس المكتوب في البطاقة وينتظروا تغيره؛ اخترت أصدقائي بدقة من الاسرى والمقهورين.

لم يكن في الحسبان أن عزرائيل سيخطف أغلى الناس على قلبي، ريما من هونت علي أقسى الأيام، جعلتها أفروديت اجمل نساء العالمين، ووعدتني بها في منامي، فرأيتها في اليوم التالي مرتدية فستان أبيض مزين بورود حمراء تضع أحمر شفاه بنفس لون الورود، تحيط بها هالة من النور والبهجة، ترافقها الفراشات أينما حلت، تفوح رائحة عطرها قبل دخولها المكان، لا أعرف أي ذنب اقترفت لأعاقب بحرماني منها.

لم استطع حتى توديع جثمانها، وتوصلها لمثواها الأخير، وزيارة قبرها كل خميس، ووضع زهور عباد الشمس عليه، وتلقي التعازي، وإقامة تأبين لها، وإشعال الشموع، يبعدني عنها المحيط والحديد.

هل كتب علينا الشتات حتى الموت؟
أو حتى موت أحبابنا؟
ويبقى الرماد ولا نستطيع احتضانه.

خانتني عيناي ولم تبكيا، وبقيت الدموع حبيسة بداخلي، وبقي سؤال يتردد في عقلي، أي ذنب اقترفت لألقى هذا المصير، من الغربة والفقد!

عاد صديقي من غربته بعد رحيلي، حرمتنا الأقدار من اللقاء، كان متحمس للعودة بشدة، وقبل رحيلي كنت أسخر منه كلما تحدث عن اشتياقه، لم يكن أكمل أربع سنوات ولديه كل ملذات الحياة، لم أكن أعرف ألم الغربة حتى تذوقته.

لكنه عاد ولم يعد ما اشتاق له موجود، هاجر البعض، وأنطوي آخرين في عزلة، زار الإسكندرية التي لم يتبقى منها إلا الركام، لا يستطيع رؤية البحر ولا استنشاق هوائه، هدمت المباني العريقة، هدمت البيوت التي كانت تسرنا المرور بجوارها؛ هزمت الإسكندرية، وهُزمنا.

في أقسى درجات اليأس تظهر أمامي صورة الدكتورة ليلى سويف تمسك بقميص كتب عليه لست مهزوماً ما دمت تقاوم، كأنها رسالة كتبت لي، لأفيق من يأسي وأقاوم، فما خسرته لا شيء بجانب الرفاق في غزة، وبجانب أم لم تيأس وتظل تقاوم وتقاوم سعياً لحرية ابنها، سأهزم فقط إن لم أقاوم، سأهزم إن تركت اليأس يسيطر، وبذلك ينتصر الظلم، لا املك سلاح سوى ريشتي وألواني رفقاء الغربة والوحدة.

مع أني سليطة اللسان إلا أن لساني يعجز دائماً عن إخراج مشاعري في كلمات، لكن يداي يخرجا المشاعر في لوحات، رسمت تسع لوحات لريما دون النظر لصورة، فصورتها دائماً في ذهني بابتسامتها المبهجة، وبشرتها الخمرية، وعينيها الواسعتان، رسمتها في عصور وأعراق مختلفة، وأراها حولي دائماً بطيفها المنير وابتسامتها ويداها الحنونتان تربط على كتفي، وعينيها تقول دائماً قاومي.

وحالفني الحظ مرة من يوم غربتي، وساعدتني الأقدار، ليُطلب مني لوحة عن فلسطين، كنت قد رسمت العديد بالرصاص على الأوراق، فمواردي لا تسمح لي بشراء إطار كبير للرسم، إلا أن عملي الذي عوقبت عليه بالنفي كافئني تلك المرة، لأرسم لقضيتي الأولى، رسمت بألوان زيتية امرأة غزاوية علقت في رقبتها مفتاحها، تحيط بها هالة من النور، بين يديها صغيرها جثة، ومع ذلك تنظر للسماء، تناجي طلباً للرحمة والعدالة.

هل صبر أيوب؟
وإن لم يصبر هل كان لديه خيار آخر؟

عندما يشجّعني محاميي ويقول أني قوية، أجيبه بأن ليس لدي خيار آخر، ولو كان لدي لأخترت العيش في حضن أمي ولن أبرحه؛ غادرت مع مفتاحي على أمل العودة القريبة أو البعيدة، لكن ما أوقنه أن لي عودة يوم ما، وأمل أن ألحق بحضن أمي وما تبقى من الرفاق.

لم أختر أمي، ولم تكن تعد طعام جيد، تخبرها أختاي أن طعمها لذيذ على سبيل المجاملة، أما أنا فلم أكن منافقة، ناقص ملح أو محروق أو غير مسوى جيداً،ولن أجامل في طعام سأضطر لأكله، أعدت لي قهوة مرتان ويا ليتها ما فعلت، فرغم جودة البن العالية أفسدت مذاقه، وجميع من أغتبروا أول ما أشتاقوا إليه طعام أمهم، ولكنها كالوطن الذي لم أختاره ولم أذق منه سوى مرارة العيش وفقدان الرفاق، لكن يظل وطني، وأظل أشتاق لحضن أمي بلا سبب.

كل يوم في حبك تزيد الممنوعات وكل يوم بحبك أكتر من اللي فات

ويبقى صوت الشيخ إمام ورنات عوده ونيسي، غناءه لكل زمان، يشحن طاقتي بالعزيمة فأنجز لوحات في يوم، وقت الانتظار قد يطول وعلي العيش، لن أقضي السنوات أضع يدي على خدي وانظر لعقارب الساعة التي تتحرك ببطء شديد كأن تروسها من حديد صديء، لاحول الوقت والأرقام اللعينة لمشاعر وألوان وفن.

وسأحتفظ بالأمل في قلبي دائماً للقاء أصدقائي مرة اخرى، وأمل الحرية لي ولهم، وأمل في تحرير المعتقلين، وأمل في تحقيق العدالة في هذه الأرض، حتى لو بعد انقضاء حياتي، والأمل في تحرير فلسطين وزيارة رفقائي.

المريَّة ... وأشياء أخرى

بقلم/ محمود السيرة

قصة قصيرة
بقلم/ محمود السيرة

دخل عليها..
وجدها في مكان نومها الذي تركها فيه..
لكنها حين دخوله رفعت رأسها وأخذت تُغمض عينيها وتفتحها ببطء ثم قامت ناهضة عندما توجَّه ناحيتها..
جلس على الأرض بجوار فراشها..
أقبلتْ عليه..
اقتربتْ منه..
وضع يده على رأسها يُداعبها..

ارتسمت ابتسامة رقيقة على وجهها الصغير، أدارت رأسها لتُقبِّل باطن يده فارتسمت بدورها الابتسامة على وجهه ذي القسمات الحادة والتجاعيد غير الحادة، حملها بكلتا يديه واحتضنها برفق وجعل يُربِّت على ظهرها بحنوٍ بالغٍ قائلًا:

"أتدرين يا مريَّة؟ اليومَ يكونُ قد مرَّ على رحيل بيسان شهر كامل".
وكأنها أدركت ما قاله وفهمته، فتبدَّلت البسمة بعبوس حزين بعض الشيء..

واصلَ حديثه وقد تأثَّر هو الآخر بتذكر زوجته الراحلة:
"في مثل هذا الوقت منذ شهر تذكرين أني كنتُ مريضًا ذلك اليوم ولم أقوَ على الذهاب لصلاة الفجر، فاستأذنتني بيسان في الذهاب لأداء الفريضة جماعة مع صاحباتها كما اعتادت في المُصلَّى المقام في ساحة المدرسة المجاورة لنا.

وبعد مغادرتها خيمتنا تلك توضأتُ وصليتُ.. وأذكر أنك كنت ترقدين خلف مصلاي..
وما إن انتهيتُ من تسليمتي الأخيرة فإذا بدوي انفجارات هائلة يصمُّ آذاني، فأصابك الذعر وعلا صوتك، واستمرَّ الحال بضع دقائق هاج الناس حولنا خلالها وماجوا".

لم يستطع إكمال حديثه..
وأنزل المريَّة من على صدره ووضعها في حجره وهي تموء بحزن شديد وتحكُّ رأسها في فخذه وكأنها تواسيه..

مدَّ يده إلى جيب قميصه ليمسك بمنديل قطني خفيف، المنديل كان مطرزًا بأول حرف من اسم زوجته التي رحلت عنه بعد أن قضيا معًا ثمانية وأربعين عامًا..

بكل ما حملته من سويعات فرح..
وساعات حزن..
وأيام قهر..
وسنوات كفاح عاشاها منذ أن تزوجا في بداية عهد شبابهما.

كانا قد التقيا في مسيرات الجليل الاحتجاجية ضد تهويد القدس، جمعهما حماس المراهقة ونُبل القضية، لم يطلْ بهما الوقت حتى تزوجَّا في نفس العام، وكان ذلك المنديل هو أول هدية له من زوجته..

مسح بالمنديل آثار الدموع التي سالت رغمًا عنه، وأخذ يمسح بيده على ظهر قطَّته الأثيرة.

كانت المريَّة هي آخر سلالة قطته الأولى التي أهداها هو لزوجته بعد زواجهما وخلَّفت جيلًا بعد جيل إلى أن وصلت تلك الجميلة التي اختار لها اسم المدينة الأندلسية الساحلية التي لا تقل جمالًا عنها وذلك لشغفه بالتاريخ عامة وبتاريخ الأندلس خاصة.

عمرها شهور قليلة، كانت هي تسليتهما الوحيدة في السنوات الماضية بعد أن استشهد جميع أبنائهما على فترات إما في قصف أو في هجوم أو في دفاع.

ياسين..
ابنهما الأكبر الذي رزقهما الله به بعد تسعة أشهر من زواجهما..

كان نجيبًا، ورث عن أمه حُسنها، وعن أبيه حزمه وصرامته وحبه للقضية، شارك أباه في أحداث الانتفاضة الأولى..

وكان ابن عشر سنين عندما قضى نحبه مع من قضى من أطفال الحجارة في جباليا.

ولم يمض عامان كاملان حتى راح ابنه الأوسط إسماعيل..

بعد أن رُشق جسده بعشرات الطلقات في مسيرات إحياء ذكرى النكبة حتى صار أشبه بمصفاة دم.

ولده الأصغر يحيى..
تمت تصفيته في مطلع الألفية في أحداث الانتفاضة الثانية ووُجدت أجزاء من جسده بجوار جثة صديقه وجاره محمد الدُرَّة الذي رأى العالم كله لحظات استشهاده على الشاشات.

أما ابنته عزَّة..
كانت فتاته المُدلَّلة..
كانت هي الأقرب إلى قلبه..
يحبها..
يخاف عليها..
لم يمر العامُ بعد على وفاتها..

لو كان بإمكانه ما تركها تخرج من بيتها -أو بالأحرى مخيمها- يوم أن جاءه نبأ مقتلها في عملية تفجير المستشفى الذي كانت تعمل به.

كانت عزة تقوم بأعمال التمريض لمصابي وجرحى الهجوم الأخير..
تداوي وتواسي..
تتذكر إخوتها..
لا يعطيها الوقت فرصة لتذرف عليهم دمعًا..
حيث يناديها من ينادي..
ويستجير بها وزميلاتها من يستجير..
تجري هنا لتوقف نزيفًا..
وتركض هناك لتجلب دواءً..

وبينما الحال على ما هو عليه إذ بالجميع يفاجَؤون باقتحام عنيف بآليات عسكرية مُعادية حديثة وأخذت تصوب على كل من في المستشفى بضراوة بالغة..
لم تشفع النداءات والصرخات ولم تشفع الدماء التي تسيل، ولم تشفع الجراح التي لا تزال مفتوحة لا تجد ما ومن يكتمها.

"واصلت الآليات تقدمها..
واصلت الآليات قذفها..
واصلت الآليات قتلها..
قتلوها..
قتلوا عزة.
عزة، أميرةُ قلب أبيها وأمها..
عزة، أميرة قلوب عائلتها..
عزة، أميرة قلوب كل من عرفها".
ألقى تلك الجُمل على مسامع المرِيَّة وهو يجهش بالبكاء الذي غلبه وماءت المرِيَّة مواءً كأنه البكاء.

نهض فقفزت على الأرض رافعة ذيلها محركة إياه..
خطا إلى خارج خيمته..
وقف وسط المخيم الذي أُعدَّ لهم منذ شهور، منذ الاجتياح الأخير لمدينته وتدمير كل شيء بها، ذلك المخيم الذي حل محل تلك المدينة التاريخية، تلك المدينة الأبيَّة التي عانت طوال تاريخها.

رائحة البارود تملأ أجواء المدينة..
رائحة الخراب تعم أرجاءها..
رائحة الدم تمتزج بهوائها..
الحزن يخيم على خيامها..

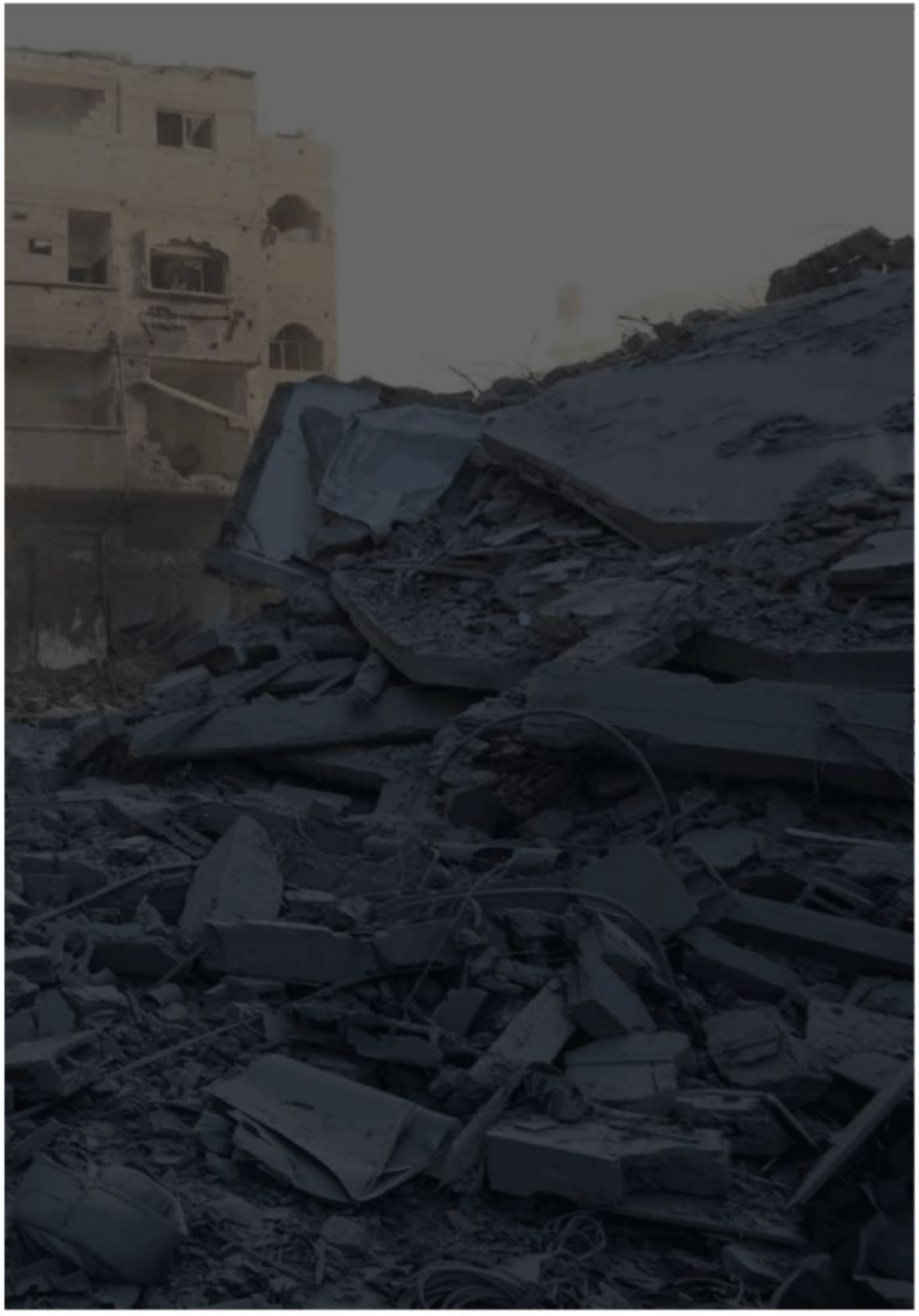

أخذ يمشي بخطى بطيئة تتبعه المربَّة وسط خيام المخيم ولازالت الأدخنة تغطي سماء المدينة، أوصلته قدماه إلى أطلال المدرسة المجاورة، توقف يُقلِّب ناظريه في جنباتها، كم من مرة أتى وزوجته بيسان يطمئنان على جيرانهما، يزوران أصدقاءهما حيث إن المدرسة كانت قد تحولت إلى ملجأ يأوي من لا مأوى له من المهجرين أو ممن تهدمت بيوتهم فوق رؤوسهم، وأيضًا كانا يأتيان للصلاة فيها.

جلس الرجل ذو السبعة وستين عامًا على أقرب حجر وجده، وبقفزة رياضية رشيقة استقرت المربَّة على فخذيه ملصقة جسدها ببطنه فما كان منه إلا أن رفعها إلى صدره قائلًا لها:
"بيسان..
ذهبت بيسان يا مربَّة..
ذهبت بلا رجعة..
ذهبت وتركتني..

تركتني سجين ذكرياتي معها ومع أبنائنا..
تركتني سجين مرضي ووهني وضعفي..
تركتني ليس لي سواكِ، أنا وأنت والذكريات، أنا وأنت والدموع والآهات، أنا وأنت ومن حولنا..

أتراني أقوى على العيش بدونها؟
من لي بعدها، ومن لك أنتِ بعدنا؟
أتراها تشعر بي وأنا أدعو لها باكيًا في صلاتي ليلًا؟
أتراها تشعر بي وأنا أناديها نهارًا ناسيًا أنها رحلت؟
أتراها تشعر بي وأنا أفزع من الليل لأني أرى مشهد موتها كل ليلة بكامل تفاصيله؟

مضرجة بدمائها كانت..
لا يتحرك لها ساكن سوى عينيها تجوب أرجاء المدرسة -أو ما تبقى منها- كأنها تبحث عني..

في هذه البقعة أتيت مهرولًا يومها..
وقفت أُنقِّل بصري هنا وهناك..
أجساد ملقاة على الأرض..
أخرى تسقط من الطابق الثاني عند انهيار أجزاء منه..

أشخاص كثيرة تركض فوق الجثث إما لإنقاذ أو لفرار من ذلك الجحيم المستعر..
حدثني قلبي أنها ضمن من طُرحت أجسادهم أرضًا، رأيت إحداهن عليها بقايا ثوب يشبه ثوبها الذي خرجت به، وجدتني أسير نحوها.

هي ..
نعم هي..
تلاقت أعيننا عن بُعد.. أسيرُ نحوها.. تنظر إليَّ..
كلامًا لم تنطق به سمعتُه..
وصايا لم تُبلِّغ أتتني..
لم أفطن لها وقتها..
وصلتُ إليها، لكن بعد فوات كل أوان، ثبَّتتْ بصرها شاخصةً نحو الأعلى..
أردتُ البكاء فلم أجد دمعًا وقتها..
أردت الصراخ فلم أجد صوتًا وقتها..
جعلتُ أنظر إليها، أتحسس وجهها، أرفع يدها أقبِّلها، لكن بلا جدوى.. بلا جدوى.
لا جدوى يا مربّة..
لا جدوى يا خليل..
لا جدوى..
صرتَ وحدك يا خليل..
صرتَ وحدك أيها العجوز، راح أبناؤك، راحت زوجتك وغيرهم وغيرهم.

من يأخذ لي بثأرهم؟
من يقتص ممن حرمني منهم؟
من يضمن لي حقي الذي أُهدر؟".

أمسك بمنديله ليكفكف دمعه ونهض قائمًا وابتعد عن المدرسة القفر تتبعه المربَّة بخطى واثبة وهي تعي تمامًا ما سأل.
لكنها لا تدري أبدًا إجابته.

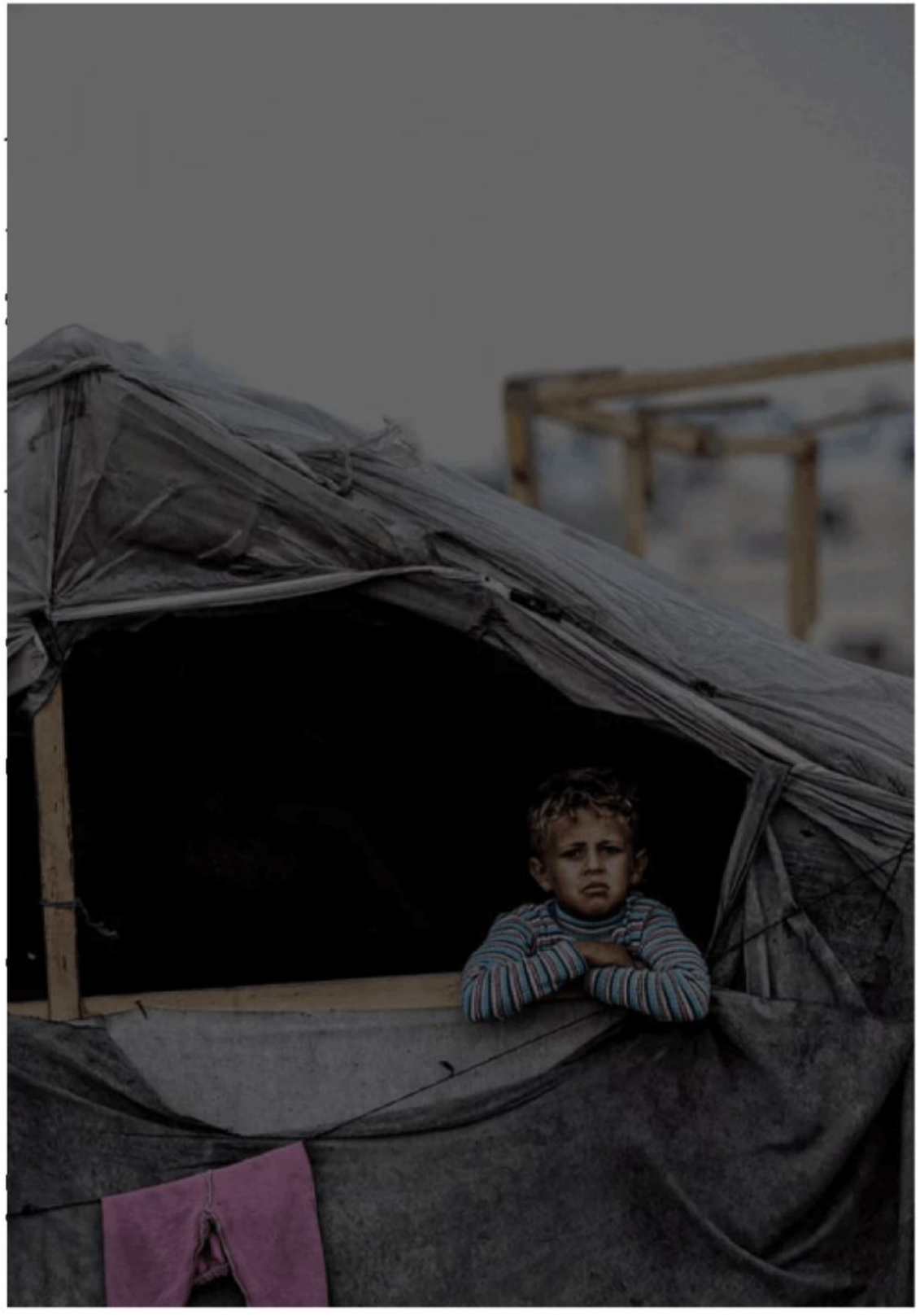

رأي محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ..

المجتمع المدني يثبت أنه يستطيع صناعة الأثر

لم يعد تغيّر المناخ مجرد قضية بيئية بحتة تتعلق بالطقس أو التوازن البيئي، بل بات في جوهره قضية حقوق إنسان تمس الحق في الحياة والصحة والسكن والعدالة في شتى بقاع الأرض. وتؤكد المواثيق الدولية على أن حماية المناخ ليست ترفًا أو خيارًا سياسيًا، وإنما التزام قانوني وأخلاقي على عاتق الدول. كما يكفل الدستور المصري الحق في بيئة صحية وآمنة.

ومن هنا تأتي أهمية الرأي الاستشاري التاريخي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ، باعتباره خطوة فارقة تربط بين الالتزامات المناخية والحقوق الأساسية، وتفتح أمام المجتمع المدني - في مختلف دول العالم - أبوابا جديدة للنضال القانوني من أجل العدالة البيئية.

وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت في 23 يوليو 2025 رأيا استشاريا حول التزامات الدول بشأن تغير المناخ. وقضت المحكمة في فتواها بأن الدول ملزمة بحماية البيئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالعمل بالعناية الواجبة والتعاون للوفاء بهذا الالتزام. ويشمل ذلك الالتزام بموجب اتفاق باريس بحصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وقضت المحكمة – التي تتخذ من مدينة لاهاي في هولندا مقرا لها – أيضا بأنه في حال انتهاك الدول لهذه الالتزامات، فإنها تتحمل مسؤولية قانونية، وقد يُطلَب منها التوقف عن السلوك غير المشروع، وتقديم ضمانات بعدم التكرار، ودفع تعويضات كاملة، حسب الظروف.

تحول مفصلي

في مقال لها، رأت الناشطة الأردنية هلا صبحي، خبير سياسات المناخ، أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية يمثل تحولا مفصليا لمسار العدالة المناخية في وقت تتجه الأنظار نحو مؤتمر المناخ المرتقب في البرازيل (Cop30)، والذي سيعقد في نوفمبر 2025، وسيتحدد من خلاله الكثير من ملامح المرحلة المقبلة في الحوكمة المناخية الدولية. وأكدت أنه بالرغم من أن الرأي غير ملزم قانونيا، إلا أنه يحمل ثقلا سياسيا وأخلاقيا عميقا، ويمنح أدوات جديدة للمجتمع المدني والدول النامية في نضالها من أجل مناخ أكثر عدالة.

وقالت خبير سياسات المناخ إن جوهر الرأي أن الدول مُلزمة قانونًا بحماية النظام المناخي، سواء عبر خفض الانبعاثات أو منع الأذى الناتج عن أنشطة داخل حدودها، بما في ذلك منح التراخيص للوقود الأحفوري، أو دعم شركاته، أو حتى التقاعس عن التدخل حين تتسبب الشركات الخاصة بانبعاثات ملوثة. هذا التوسع في المسؤولية، من الفعل إلى الامتناع، ومن العام إلى الخاص، يقلب المعادلة القانونية التقليدية. وأوضحت أن المحكمة لم تكتفِ بإعادة تأكيد الالتزامات القائمة، بل فسّرتها ضمن مبادئ مثل الإنصاف بين الأجيال، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، وحق الإنسان في بيئة سليمة. وبالتالي، يصبح أي تقاعس عن حماية المناخ قابلاً للطعن القانوني.

وشددت صبحي على أن هذا الرأي يضع المجتمع الدولي أمام لحظة حقيقية: لم يعد بالإمكان التذرع بالغموض القانوني أو بالتفاوت في المسؤوليات لتبرير التقاعس. الفجوة بين من يسبب الأذى المناخي ومن يتحمل كلفته لم تعد مجرّد خلل أخلاقي، بل أصبحت موضع مساءلة قانونية محتملة. وهنا تتجلى أهمية ما قدمته محكمة العدل الدولية: تأطير الأضرار المناخية ضمن منطق العدالة لا العفو.

وعن هذا، قال أحمد الصعيدي، المحامي البيئي ورئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية للحقوق البيئية، إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل بشأن تغير المناخ يمثل خطوة فارقة لأنه ربط التغير المناخي مباشرة بحقوق الإنسان وألزم الدول ليس فقط بخفض الانبعاثات والتكيف، بل بضمان عدالة الاستجابة، ومراعاة الفئات الهشة، وإشراك المجتمعات، وضمان الوصول إلى المعلومات والعدالة.

وأضاف رئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية للحقوق البيئية، أن هذا الرأي يُمكن الاستناد إليه في التقاضي البيئي والمناخي أمام المحاكم الوطنية، وكذلك المطالبة بتمويل ودعم تقني من الدول الملوِّثة تاريخيا استنادا لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، واستخدام حق البيئة الصحية كأساس للطعن على السياسات الضارة، واللجوء لتقاضٍ مناخي عابر للحدود عند تضررنا من انبعاثات دول أخرى؛ وبذلك يتحول الرأي إلى مرجع قانوني وسياسي يعزز حماية الحقوق البيئية ودعم الموقف المصري والعربي دوليا.

واعتبر الصعيدي هذا الرأي بمثابة خارطة طريق إرشادية من أعلى هيئة قضائية دولية وروشتة قانونية تفرض على الدول ضرورة مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والعدالة عند صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات.

ثمرة مبادرات وضغوط المجتمع

وأوضح الصعيدي أن هذا الرأي الاستشاري لم يأتِ من فراغ، بل كان ثمرة مبادرات وضغوط قادها المجتمع المدني والشباب في جزر المحيط الهادئ، وهو ما يبرهن على أن المجتمع المدني بات قادرا على إيصال قضاياه إلى أعلى المستويات القانونية والسياسية. كما أن مشاركته من خلال المذكرات والمرافعات أمام المحكمة الدولية، ثم قيادته لطلب أمام المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان، يثبت أن هذه المؤسسات لم تعد مجرد أطراف ثانوية، بل أصبحت فاعلا رئيسيا في صياغة الأجندة المناخية الدولية وتعزيز مسار العدالة البيئية.

ويرى الصعيدي أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل بشأن تغير المناخ يُعد مرجعا قانونيا مهما لمؤسسات المجتمع المدني البيئية والنشطاء البيئيين ونشطاء المناخ يدعم مشاركتهم ومساهمتهم فى صنع السياسات البيئية والمناخية، ولهذا يؤكد أن المؤسسات الحقوقية والبيئية في مصر والعالم العربي تستطيع البناء على هذا الرأي الاستشاري باعتباره مرجعا قانونيًا وأداة ضغط أخلاقية على الحكومات، لإلزامها بتحويل التعهدات المناخية إلى سياسات فعلية وتشريعات وطنية.

وتابع ورئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية للحقوق البيئية، بأنه يمكن لهذه المؤسسات أيضا أن تستند لهذا الرأي في حملاتها وحواراتها مع صانعي القرار لإبراز أن الالتزامات المناخية لم تعد مجرد خيارات سياسية، بل أصبحت التزامات قانونية دولية. كذلك يمنحهم الرأي فرصة لتبني استراتيجيات شبيهة بتجربة المجتمع المدني الإفريقي أمام محاكم إقليمية، ما يعزز حضور المجتمع المدني العربي كفاعل قادر على التأثير في صناعة القرار المناخي محليا وإقليميا.

وشدد الصعيدي على أن القول بأن المجتمع المدني لا يستطيع التأثير في قضية ضخمة مثل المناخ دحضه هذا الرأي الاستشاري التاريخي؛ فالمبادرة بدأت من شباب ومجتمع مدني في جزر المحيط الهادئ، ثم حظيت بدعم أممي، وانتهت إلى رأي قضائي ملزم أخلاقيا من أعلى محكمة دولية، مؤكدا ان هذا المسار يثبت أن المجتمع المدني ليس فقط قادرا على التأثير، بل أيضًا على إحداث نقلة نوعية تجعل قضاياه جزءًا من الإطار القانوني الدولي الذي يُلزم الحكومات.

هل يمكن الاستفادة من هذا الرأي في مصر؟

توقع الصعيدي في ختام تصريحاته أن يلعب القضاء الاداري والدستوري في مصر دورا محوريا في هذا الملف، عبر الاستناد إلى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية باعتباره مرجعًا قانونيا دوليا يعزز حجج المجتمع المدني والمتقاضين أمام المحاكم الوطنية في قضايا البيئة والمناخ، ويسهم في تحويل الالتزامات الدولية إلى التزامات عملية داخلية.

في السياق العربي

تطرقت الناشطة الأردنية هلا صبحي، خبير سياسات المناخ، إلى السياق العربي، حيث قالت في مقالها إن هذا الرأي/ القرار يفتح نقاشًا جديدًا حول موقع الدول العربية في النظام المناخي العالمي؛ ففي غياب موقف عربي موحد أثناء المداولات، يمكن القول إن الفرصة لا تزال متاحة أمام هذه الدول لتعزيز حضورها في المفاوضات المقبلة، من خلال الانخراط النشط في نقاشات ما بعد الرأي، والبناء عليه كمرجعية تفاوضية في مؤتمر الأطراف المقبل Cop30.

وأكدت صبحي أن هناك حاجة لتطوير خطط وطنية تترجم هذا الرأي إلى التزامات قابلة للتطبيق، لا سيما في ما يخص حماية الفئات الضعيفة، وتقييم الأثر المناخي للمشاريع الاستثمارية، وتنظيم العلاقة مع شركات الطاقة.

وأضافت أنه - في الوقت ذاته - يبرز تحدٍّ مركزي يتمثل في ضعف التنسيق وتشتت المواقف بين الدول العربية، ما قد يؤدي إلى تفويت فرصة استثنائية تُتيحها المرجعية القانونية لرأي محكمة العدل الدولية. وتابعت بأن هذا الواقع يزداد تعقيدًا بفعل الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية المستمرة في المنطقة، التي من المرجح أن تؤثر على صياغة السياسات المناخية وتوازنات القوى الإقليمية، مما قد يقيد قدرة الدول العربية على التحرك بفعالية واستقلالية في المفاوضات الدولية.

لم يأتِ من فراغ

أخيرا، إن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية لم يأتِ من فراغ، بل كان ثمرة لمبادرات وضغوط قادها المجتمع المدني والشباب في جزر المحيط الهادئ. ومع تحوّل هذا الرأي إلى مرجع قانوني دولي وأداة ضغط أخلاقية، باتت المؤسسات الحقوقية والبيئية في مصر والعالم العربي أمام فرصة تاريخية للبناء عليه، لإلزام الحكومات بتحويل التعهدات المناخية إلى سياسات فعلية وتشريعات وطنية. وما تحقق اليوم يثبت أن المجتمع المدني لم يعد طرفا ثانويا، بل فاعلا رئيسيا في صياغة الأجندة المناخية الدولية، وأن استراتيجيات التقاضي والدعوة التي قادها الشباب والمبادرات المحلية يمكن أن تتحول إلى مسار عالمي يفرض العدالة المناخية كجزء من الإطار القانوني الدولي الذي لا تستطيع الحكومات تجاهله.

صورة مصممة بواسطة الذكاء الاصطناعي

زنزانة بلا جدران..

حكايات الإبداع في زمن القمع

"زنزانة بلا جدران" مؤلّف للكاتب السوري لطفي حداد صدر عام 2005 قدم من خلاله تجربة فريدة من نوعها في توثيق ما كُتب من أدب داخل السجون العربية. الكتاب لا يكتفي بجمع النصوص، بل يفتح نافذة واسعة على عالم الأسر والقيد، ليكشف كيف يمكن للكلمة أن تكسر جدران العزلة وتحوّل الزنزانة الضيقة إلى فضاء مفتوح للحرية والكرامة.

منذ الصفحات الأولى يضعنا المؤلف أمام الفكرة الجوهرية للكتاب: أن الزنزانة مهما ضاقت جدرانها لا تستطيع أن تسجن روحًا تواقة للحرية فيقول في مقدمته "لم تحبس الجدران أشواقهم للحياة، ولم تكمم الأبواب الموصدة أصواتهم الباحثة عن النور" وعلى هذا الأساس يقدم الكاتب تجميعة لأهم إنتاجات الأدب العربي في السجون.

أما الدوافع التي حدَت بالمؤلف إلى إنجاز هذا العمل وإخراج مؤلفته إلى النور فتنطلق من ركيزة أساسية عبر عنها بالقول: " **قرأت أعمال هؤلاء الشعراء وشعرت أنني مطالب بأن أوصل رسالتهم إلى الجميع، فوضعت مقدمة عن كل منهم، مع نماذج شعرية ونثرية. إن ما يجمع هؤلاء الشعراء الثلاثة هو السجن، والكتابة فيه وعنه. كم مؤلم أن تضيع سنوات من عمرهم داخل زنْزانة رطبة خانقة معزولة، لأنهم قالوا آراءهم، فصاروا سجناء رأي. لم يدعوا إلى العنف، لكن العنف لم يرحم إنسانيتهم وإيمانهم بالحق والحرية**"

وفي موضع آخر يسرد حداد "**أفردت للشعراء: منصور راجح، علي الدميني، وفرج بيرقدار، قسماً كبيراً من الكتاب كي يقرأ ضمير الوطن ما فعله بأبنائه، وكي يكون نتاجهم الأدبي شهادة على الظلم وانتهاك حقوق الإنسان في البلاد العربية، ساعياً لتعرية الجرح النازف كي لا يعود الزمن الأسود إلينا لقد تعرّض هؤلاء للسجن في العقدين الماضيين وكتبوا في داخله الكثير من الأدب النبيل الراقي، كنت أقرأ في الوقت نفسه تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International، وهيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، والمنظمة العالمية ضد التعذيب World Organization Against Torture، وأشعر أكثر فأكثر بضرورة الكتاب إلى متى يستمر هذا الإرهاب على الفكر والأدب متى يخرج هذا العالم العربي الغارق في ظلامه إلى الحرية والانفتاح وتقدير الأدب وتشجيع الفكر المستنير**".

جدير بالذكر أن مؤلف الكتاب "لطفي حداد" هو عضو في منظمة العفو الدولية، جمعية حقوق الإنسان، جمعية الأدباء العرب الأميركيين، الجمعية العالمية ضد التعذيب، رابطة القلم الأميركية، وإذ ربما يعضد تلك الخلفية محركات الكاتب، ودوافعه نحو هذا الجهد المبذول في صنع الكتاب.

يمثل الكتاب تجربة مختلفة، ومتمايزة عن أدبيات السجون إذ يركز في جزء كبير منه على القصيدة، ويعتبرها قمة الإبداع نتيجة ظروف خروجها إلى الحياة التي يحيط بها معاناة تقييد الحرية، ما حدا به إلى تقسيم الكتاب إلى مجموعة من الفصول التي تتناول تجارب أدباء وكتّاب من بلدان عربية مختلفة، تعرضوا جميعًا لتجربة الاعتقال السياسي أو القمع الأمني.

وفي كل فصل يقدم لطفي حداد مختارات من النصوص الشعرية والنثرية التي كُتبت داخل الزنازين، مع شرح للسياق السياسي والاجتماعي الذي ولدت فيه هذه الكلمات، حيث يبدأ من العصور القديمة، وحتى الحديثة منها.

السجن عبر العصور

خلال الفصول الأولى من الكتاب يستعرض حداد تجربة السجن في الأدب العربي التي لم تكن وليدة العصر الحديث، بل تمتد جذورها إلى عصور بعيدة. يستشهد الكاتب على ذلك بالشعراء منذ الجاهلية حيث عرفوا السجن باعتباره عقوبة اجتماعية وسياسية، ومع ذلك لم يمنعهم القيد من أن يكتبوا نصوصًا خالدة.

يضرب المثل على ذلك بالشاعر "الحطيئة" الذي سُجن بسبب هجائه، وهناك رُويت قصائده من داخل السجن، وفيها يظهر كيف تحولت تجربة الأسر إلى اعتراف شعري ومناجاة للحرية. ثم يأتي مثال "ابن زيدون" الذي كتب من محبسه في قرطبة رسائله الشهيرة إلى "ولادة بنت المستكفي"، وهي نصوص تحمل في ثناياها ألم الفقد وحرارة الشوق، لتصبح لاحقًا من أهم ما كُتب في الأدب الأندلسي. كما يشير إلى أبي فراس الحمداني الذي قال أروع قصائده في الأسر، وإلى المعتمد بن عباد في منفاه الذي ترك نصوصًا مؤثرة تمزج بين الحسرة والاعتداد بالنفس.

تلك الأمثلة وغيرها تؤكد أن السجن، على قسوته، كان في كثير من الأحيان منبعًا لإبداع لا يزول، وأن النصوص التي خرجت من وراء القضبان عبر التاريخ شكلت جزءًا أساسيًا من الذاكرة الأدبية العربية، شاهدة على أن تقييد الحرية لم يستطع يومًا أن يخمد صوت الكلمة.

في الفصول اللاحقة يركز الكاتب على شعراء العصر الحديث بدءا من الشاعر "محمود سامي البارودي"

ويعتبر البارودي (1839 – 1904) نقطة الانطلاق البارزة للحديث عن أدب السجون في العصور الحديثة، إذ شكّلت تجربته في النفي إلى سريلانكا بعد فشل الثورة العرابية أحد أهم النماذج التي أظهرت كيف يتحول السجن والمنفى إلى مصدر إبداع. كتب البارودي قصائد مؤثرة عُرفت باسم "نظم النفي"، عبّر فيها عن ألمه من الغربة، وعن شعوره بالظلم، وعن حنينه لمصر، كما أن نصوصه كانت شاهدة على أن السجن ليس قيدًا للجسد فقط بل امتحان للروح، ومن خلالها ظهر البارودي كأب روحي للشعر الوطني الحديث.

كما استعرض الكتاب تجارب أخرى من القرن العشرين لكتّاب وشعراء عانوا السجن بسبب مواقفهم السياسية أو الفكرية. من بينهم "أحمد فؤاد نجم" و"نجيب سرور" في مصر، و"عبد اللطيف اللعبي" في المغرب، الذين مثلوا نموذجًا لجيل كامل رأى في السجن مدرسة للنضال وفضاءً لتكوين نصوص تقاوم القهر.

يرى الكاتب أن السجون الحديثة لم تعد مجرد عقوبة فردية، بل تحولت إلى أداة قمع تستخدمها الأنظمة لإسكات المثقفين والمعارضين. ومع ذلك، فإن كثيرًا من هؤلاء السجناء أنتجوا نصوصًا خالدة مزجت بين الشعر والنثر والمذكرات، فتحولت كتاباتهم إلى ذاكرة جماعية لا يمكن محوها.

وفي هذا السياق، يربط المؤلف بين البارودي والجيل اللاحق من أدباء السجون العرب مركزا على أربعة أدباء تحديدا أولهم مثل السوري "فرج بيرقدار"، والذي ولد في مدينة حمص عام 1951، وسجن بدون تهمة لمدة سبع سنوات تقريبا بعد إلقاء القبض عليه عام 1987 بتهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي، وفي نهاية المطاف حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما في 1993، وقد عاني ويلات سجون مثل تدمر، وصيدنايا سيئا السمعة حيث الجحيم ألوانا، وحيث أيضا كتب العديد من القصائد الشعرية من داخل محبسه.

كما يتطرق الكتاب للشاعر اليمني "منصور راجح" ليثبت أن التجربة ممتدة وأن الزنزانة رغم ضيقها أنجبت أدبًا واسع الأفق، يفضح الظلم ويخلّد إرادة المقاومة.

ويعد منصور راجح، الشاعر والكاتب اليمني المولود عام 1958، من أبرز سجناء الرأي الذين جسدت تجربتهم قسوة السجون اليمنية قبل الوحدة وبعدها. انخرط مبكرًا في الجبهة الوطنية الديمقراطية، وتحوّل نشاطه السياسي إلى خصومة مفتوحة مع النظام اليمني.

لم تمر سوى أيام قليلة على زفافه حتى اعتُقل دون تهمة، ليواجه لاحقًا محاكمة صورية اتُهم فيها بقتل شيخ من قريته وحُكم عليه بالإعدام، بينما حكم على والده وعمه بخمسة عشر عامًا.

قضى راجح خمسة عشر عامًا خلف القضبان، وصفها بأنها "سنوات من التعذيب الجسدي والنفسي"، قبل أن تنجح الضغوط الدولية ومنظمة العفو الدولية في الإفراج عنه وترحيله إلى النرويج عام 1998. في المنفى، بدأ من تحت الصفر كما يقول، لكنه واصل الكتابة والنضال بالكلمة، معتبرًا نفسه مناضلًا من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، ومؤكدًا أن اليمن ستظل قضيته مهما طال الغياب.

أدب المقاومة الفلسطينية و زنزانة بلا جدران

يمر الكتاب على أدب المقاومة الفلسطينية الذي طالما ارتبط باسم غسان كنفاني، والكثير من الشعراء ومحاربي الكلمة مثل "سميح القاسم" و"محمود درويش" وغيرهم.

عرف الكاتب الأدب الفلسطيني بأدب المقاومة حيث لا يقتصر الثمن على السجن وتقييد الحرية حيث يصل إلى الدم كما هو الحال مع غسان كنفاني الذي اغتالته اليد الصهيونية.

ويعتبر "غسان كنفاني" أحد أشهر الكتاب والصحفيين العرب في عصرنا، فقد كانت أعماله الأدبية من روايات وقصص قصيرة متجذرة في عمق الثقافة العربية والفلسطينية، وهو أول من كتب عن شعراء المقاومة، ونشر لهم وتحدث عن أشعارهم، وعن أزجالهم الشعبية في الفترات الأولى لتعريف العالم العربي على شعر المقاومة، حتى استشهد صباح يوم السبت 8 يوليو 1972 بعد أن انفجرت عبوات ناسفة كانت قد وضعت في سيارته تحت منزله بواسطة الموساد الإسرائيلي، مما أدى إلى استشهاده مع ابنة شقيقته لميس حسين نجم ذات الـ 17 ربيعاً.

الهم العربي واحد

استكمالا للحالة الخاصة للكتاب قام الأديب العراقي الراحل "محمود سعيد" بالمشاركة بفصل خاص به حيث كتب نصه من موقع السجين السابق الذي عانى الاعتقال والتعذيب في العراق بسبب مواقفه وانخراطه في الكتابة الحرة ورفضه الخضوع لسلطة الاستبداد، ومن خلال هذه التجربة الشخصية التي لا تخلو من الألم حاول سعيد أن يضع تجربته ضمن سياق أشمل يضم آلاف المثقفين العرب الذين عرفوا السجون بنفس الوجع والتهميش لكنه أكد أن القمع لم ينجح في كسر إرادة الإبداع ولا في محو أثر الكلمة

سرد سعيد كيف وصل إلى مشروع الكتاب من منفاه في شيكاغو ليرى فيه مرآة لمعاناته ويستعيد ذكرياته عن المعتقلات التي تحولت عنده إلى مختبر للكتابة فالسجن لم يكن مجرد جدران وأسوار بل كان صورة مكثفة عن الوطن العربي الذي تحاصره الأنظمة الشمولية ليبدو في نظره سجنًا كبيرًا بلا أبواب مفتوحة ورغم ذلك خرج من قلب هذه التجربة بأدب ينبض بالحرية ويؤكد أن السجين مهما تم التضييق عليه يظل يملك طاقة الروح على التمرد والكتابة

كما استخلص أن السجن لم يكن يومًا عقوبة شخصية فحسب بل سياسة متكررة استهدفت المبدعين والمثقفين في أكثر من بلد عربي من العراق إلى سوريا ومصر وتونس وغيرها وأن الأدب العربي في العقود الأخيرة صار شاهدًا تاريخيًا على هذه الانتهاكات عبر الروايات والقصائد واليوميات التي وُلدت خلف القضبان وبهذا يربط بين الخاص والعام وبين الفردي والجماعي ليقدم شهادة مفتوحة تتجاوز حدود بلده لتكون وثيقة أدبية عربية عن زمن القمع والحرمان من الحرية.

في النهاية يكشف الكتاب أن تجربة السجن لم تكن نهاية الطريق، بل كانت بداية لرحلة وعي لمن مروا بها فالزنزانة التي أريد لها أن تكون قبرًا للحلم، تحولت إلى مختبر للكلمة الحرة، لتكون الكتابة خلف الأسوار وسيلة للبقاء والتمسك بالهوية الإنسانية في مواجهة محاولات سحق الفرد.

عن الكاتب

كتاب زنزانة بلا جدران هو عمل موسوعي للكاتب السوري "لطفي حداد" صدرت طبعته الأولى عام 2006 وجاء الإصدار في بيروت عبر مؤسسة صدى المهجر الثقافية من نيوبورج، إنديانا، في الولايات المتحدة، التي تولت النشر والتوزيع .

الكتاب يجمع بين الطابع الأدبي والبعد الحقوقي حيث ضم نصوصا وشهادات أدبية كتبها أدباء عرب خاضوا تجربة السجن أو عايشوا واقع الاعتقال السياسي ليصبح مرجعا يوثق جانبا من الذاكرة العربية عن السجون وتجربة القمع وفي الوقت نفسه يبرهن على أن الكلمة تظل قادرة على مقاومة العزلة وتحويل الألم إلى إبداع.

رمزية واحدة .. من تراتيل الطين الى الابجدية

(عن إنكار النساء و تماهى الزمان والمكان فى تمدد القهر, بسردية امرأة لا ترى)

مقال ثقافي نسوي
بقلم/ سارة كحلة

فعل نجاة

الكتابة تبدأ من مشاعر تنبش فى أرواحنا ,فتستفز وعينا ,وتدفعنا لكسر القيود فنكتب باختلافاتنا

تقول الناقدة النسوية الايطالية "تيريزا دى لوريتس" بعد اختراق الأدب للحدود الأبوية الصارمة يتحول الغياب الى حضور

وتؤكد "شيماء حمدى" مؤسسة مبادرة (نكتب لننجو) ان الكتابة هي فعل نجاة فتقول .. أنا فى رحلة علاج نفسي استمرت أعواما وفى كل مرة كنت أزور طبيب نفسي كان يدعوني للنجاة من الصراع والغضب والحزن بالكتابة ..وتضيف أرى أن الكتابة وسيلة للمساعدة من تقليل الضغط النفسي فهي تنقل ما بداخل النفس الى الورق ما يجعلنا أكثر إدراكا ورؤية لمشاعرنا فيقل الصراع داخلنا فنتفادى بعض نوبات إيذاء النفس والاخرين واختتمت حديثها .. ومع ما قدمته لى الكتابة من هنا بدأت فكرة النجاة الجماعية تلح على افكارى الى أن أطلقت المبادرة لتكون ضمن أليات الأفراد عموما والنساء بشكل خاص لرؤية الحلول التى تعبر عنهن/م .

وبناءا على ذلك فإن بوح النساء بأشكاله المختلفة التى تتناسب معهن أحد طرق النجاة التي ننصف بها نفوسنا ونلطف بها جروحنا , ومن ضمن أشكال البوح كانت الكتابة الأدبية فعلى مر العصور كانت ضمن أدوات المقاومة النسوية , فبعضهن اخترن هويات سرية حفاظا على أمانهن ,وبعضهن استطعن إعلان هويتهن ,

سواء كانت الهوية معلنة أو مخفية ,فان النتيجة كانت سامية لهن ولمن قرأ اليهن ,

وفى تلك الرحلة نادرا ما قابلت المجتمعات هذا البوح بالاحتضان وتمهيد دروب النجاة بل غالبا ما واجهته بالاسكات والقمع والإرهاب

كلما اشتعل الفرن ,يهمس صوت قديم ...

قبل أذان الظهر في إحدى قرى مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة وسط الأراضى الزراعية ,فى هدوء نسبى للقرية تحمل "رمزية "صوانى الطعام على رأسها الى ان وصلت للفرن الطينى تنزل الطعام على الأرض وتبدأ فى الغناء وهى تشعل الفرن

"رمزية" فى العقد الثانى من عمرها حاصلة على شهادة الإعدادية ,لديها ثلاثة فتيات دون العاشرة تعيش هي وزوجها وبناتها فى غرفة داخل منزل عائلة الزوج ,تقوم بالأعمال الرعائية والمنزلية لأفراد العائلة ,تفتقد للعلاقات الاجتماعية التى يمكنها التفاعل معها بينما لا تمتلك حتى هاتف محمول , تقول هذا الفرن أنيسي .

تدور أحداث حياتها كل يوم كمونولوج متكرر لا يتغير والفرن هو الشاهد على مشاعرها وما فيها من آلام وأفكارها وما بها من غضب يسجن معها داخل عقلها لحياة ترغب فى عيشها ولا تستطيع ورغبات وأحلام محكوم عليها بإيقاف التنفيذ داخل منزل العائلة

لم تكن "رمزية" وحدها المعزولة رغم اختلاف السياق الزمني والمعيشي ,إذ تتقاطع صراعاتها اليومية مع التحديات التي واجهتها النساء قديما ,فى القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد فى بلاد ما بين النهرين بمدينة أور جنوب العراق كانت الكاهنة "إنخيدوانا"من أوائل النساء اللائى وثقن مشاعرهن وكتبن عن أفكارهن فى وقتا لم يكن مسموحا للنساء بالتعبير عن الذات فكتبت عن وحدتها وعزلتها لتنظيف قدس الأقداس وعن رغبتها فى الحياة لا للخدمة فقط .

نقشت صلواتها على ألواح طينية مستخدمة الخط المسماري أحد أقدم أنظمة الكتابة ثم قامت بحرقها فى الفرن لحماية نقوش كتاباتها لأكبر وقت ممكن ..

أنا التي ذاقت المرار والتى عرفت
كيف يكون الألم حين ينكرك الجميع
قلبى ممزق كالقماش القديم
روحى تحترق كأرض جرداء تحت شمس لا ترحم
من تراتيل"أنخيدوانا سرجون الأكدى "
جوع

بينما لا تعرف "رمزية "عن الحقوق والمشاركة وحق الاختيار والترفيه ,و تعتبر التفكير فيها أحلام وأمنيات , فهى تعد يوميا طعام العائلة وتشم رائحته ولكنها لا تجرؤ على أخذ تصبيرة لها أو لاحدى الفتيات دون مائدة العائلة ,فتصبر شهيتها بقضم الجزر حتى يحين موعد غذاء العائلة , وعندئذن تطلب منها حماتها(والدة الزوج) تقسيم اللحم فتعطى الرجال المناب (النصيب) الأكبر ثم الأطفال وأخيرا هى وحماتها وكثيرا لا يكتمل حلمها بالطعام الذى أعدته بيديها فتقتات على بقاياه

كلما حاولت "إنخيدوانا "إشباع روحها بعبادة الآلهة أنانا "عشتار", والصلاة إليها فى المعبد منعها الكهنة الذكور, فسلبوا منها مكانتها الدينية ورموزها شىء فشىء حيث أنهم لم يعترفوا بالالهة النساء وكانوا يفضلون عبادة الآلهة الذكور مثل" أنليل "و"سين" فكان الصراع بين "إنخيدوانا"والكهنة صراع الهرم الديني الذكورى حيث تحول حق العبادة إلى سلطة سياسية

"انانا" ,أيتها السيدة العظيمة ,أنت التي
تسيرين امامي
اجعلى من صوتى برقا يهز الأرض
امنحيني لسانا من لهب,وقلبا لا يلين
لقد كسرونى حين دنوت من نورك ,فأرفعى
اسمى من جديد .
من تراتيل"إنخيدوانا سرجون الأكدى"

تنظر "رمزية "لشجرة العنب جانب الفرن فى حسرة وتقول هذا العنب الذابل المتدلى من فوق رأسنا محرومات من قطفه كلما اشتهيناه ترفض حماتى أن يقطف أحدا من الشجرة أقسمت لى انها تحفظ أمانة أبنها ووعدها له أن لا يقطف أحدا عنقودا قبل مجيئه حتى لو ذبل العنب كله , تسألها أبنتها ..أمى لماذا ننتظر أبى لنقطف عنقودا ؟ فتصمت وتحتضن ابنتها وتناولها ثمرة الجزر

تجريد
استمرت" أنخيدوانا " في عبادة "أنانا "وكتبت
لها تراتيل تشكو فيها مدى الخذلان والإقصاء
والتهميش الذي وصل لطردها من المعبد

"أنليل" أمر بنفى
وقال الكهنة لم تعودى طاهرة
لكن قلبى لك يا أنانا
أنا كسرت من أجل أسمك
من تراتيل "أنخيدوانا سرجون الأكدى"

يمتلك "م"زوج "رمزية "من عائلته أرضا وشجرة العنب ويعمل عملا آخر خارج قريته فيغيب عن زوجته وبناته بالاسابيع كما ذكرت "رمزية "وحينما تطلب منه مصروف لهن يرفض بحجة أن والدته ووالده يرعون شؤنهن المادية ,وان اعترضت وتمسكت بحقهن في أموال خاصة لاحتياجاتهن اعتدى عليها بالضرب أمام الصغيرات

فكرت "رمزية" فى العمل فتحدثت مع زوجها وما ان اكملت حديثها حتى نهض من مكانه وأضافت, ضربنى علقة موت .. احتضنتها أبنتها الأكبر ما ان غادر المنزل ولم تستطع "رمزية " اخفاء انهيارها حتى انهمرت فى البكاء وفى هذه المرة صرخت الصغيرة ..أكره أبى .

"أنخيدوانا" كما "رمزية "التى يسلب منها زوجها الطمأنينة والكرامة حينما تطلب حقوقها أو حتى تتحدث عنها ,تصلى "لأنانا" فتحكى لها عن ما يحدث معها

"أنخيدوانا" كما "رمزية "التى يسلب منها زوجها الطمأنينة والكرامة حينما تطلب حقوقها أو حتى تتحدث عنها ,تصلى "لأنانا" فتحكى لها عن ما يحدث معها

انا التى كانت ترتل
أنا الكاهنة العظمى
لا ماوى لى الأن
ولا يد تمتد لتأخذنى من الخراب
من تراتيل " أنخيدوانا سرجون الأكدى"

تعنيف

عائلة "رمزية" أم وأب وثلاثة ذكور أكبر منها فهي الأخت الأصغر , تذهب "رمزية" لأمها ثلاثة مرات شهريا ,تحكى لها عن أوجاعها وعدم قدرتها على تحمل تلك الحياة مع زوجها فتسمعها وتخبرها بأنها تحتاج إلى الصبر والحكمة لتتفادى أذى زوجها ومكر حماتها , ما يجعل رمزية تشعر بالذنب في بعض الأوقات كما وصفت

,وتضيف .. لما بروح لأمي بتشلينى من على الأرض أنا وبناتى وبتدينى من خيرها وخير أبويا واخواتى ,بس أنا مش عايزة أشيلهم همى ببقى مكسوفة

وفى إحدى المرات عاد زوج "رمزية" من عمله خارج القرية ,جلس مع أمه وحينما قابل رمزية شكت له من أن احتياجاتهن هي الصغيرات لا يسدها والديه فلماذا يحرم عليهن العنب فى غيابه ؟ فأتهم رمزية بالطمع تقول "طلع فيا غله وزهقه من أن العنب ذبل. " وفى الليل أقام معها علاقة جنسية , كشفت "رمزية" عن أن علاقتها بجسدها تزداد كرها كلما عاشرها زوجها

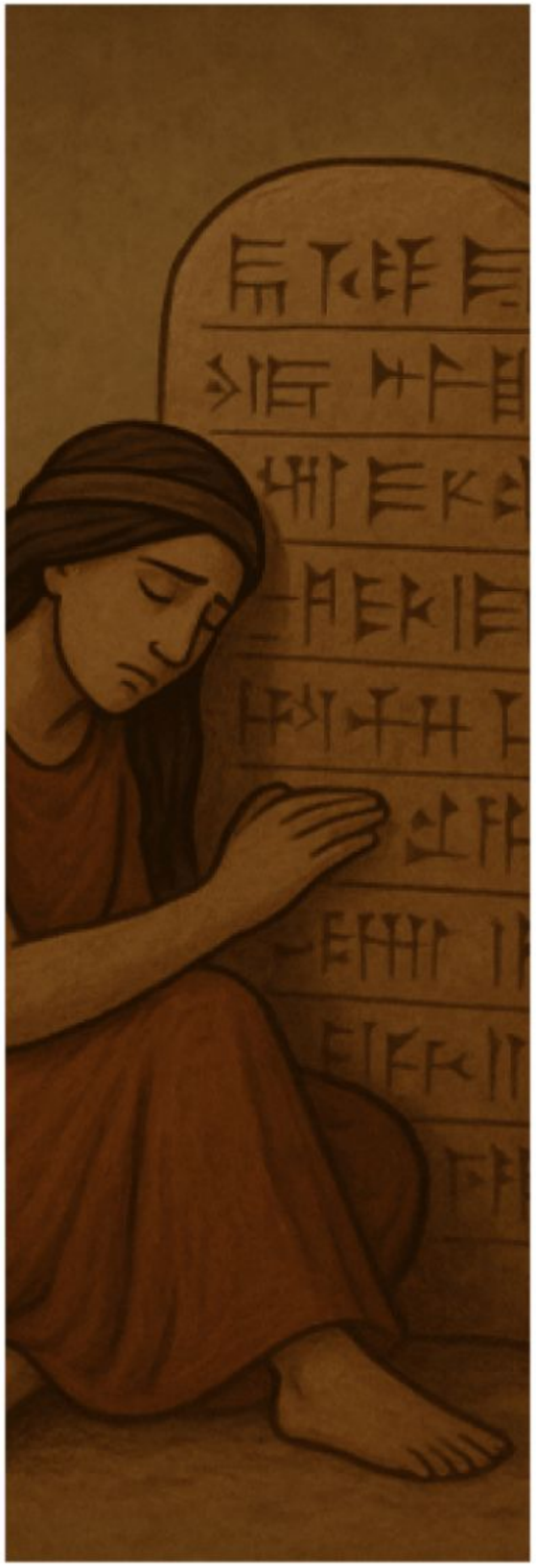

,وفي نهار اليوم التالى ..
طغى القهر على قلبها وشعرت بالحزن يحبس أنفاسها كما وصفت, فقررت الفرار والاحتماء بعائلتها

فلم تمنع تحديات الإقصاء والتهميش والطرد " أنخيدوانا "من دعمها للآلهة أنانا التى ترفع الضعفاء وتعلى النساء فظلت تكتب لها ==

أنانا أنتى التى تحكمين بالعدل
تجلبين القوة لمن لا يملكونها
ترفعين الضعفاء,
تجعلين صوتهم يسمع
أيتها السيدة العظيمة
أنتى التى تخضعين الجبال وتحطين الاعداء
تجلبين القوة حيثما حللت
من تراتيل "أنخيدوانا سرجون الأكدى"

وبعد قضائها عدة أيام في بيت عائلتها ,يأتي والدها ليخبرها أن زوجها قادم الليلة ليعود بها الى البيت هى والصغيرات وتطلب منها أمها العودة للمحاولة والصبر وتواسيها بأنها لن تتركها ان ازدادت الامور سوءا .

تقول "أنخيدوانا" في أحد نصوصها وهي تصف الخذلان من المعبد نفسه وتكتب وهى وحيدة في وجه سلطة لا ترحم

قد صار بيت الهى خرابا
وانا التي كانت ترتل امامه
لم يعد لى بيت ,ولا مأوى ,ولا تاج
لم يسمعنى أحد

أثر

تقاوم "رمزية" رغم تهشمها ترسم مع الصغيرات ,وتدرس لهن ,يلعبن,ويبكين

تخلق من الطين داعما نفسيا وتحاوره فى كيفية دعمها ماديا ليحدث تغيير يجلب لها بعض الراحة لتستطيع الاعتماد على نفسها والنجاة هى وبناتها من بيت زوجها وعائلته

تمسكت" أنخيدوانا" بعبادة "أنانا" واصرت على نقش صلوات امرأة لأمرأة فنفيت من مدينة أور الى منطقة نائية وحينها كتبت بيانا نسويا مبكرا يصرخ فى وجه الصمت

"انانا "اظهرى قوتك لمن سحقنى
,واجعلى من صوتى سيفا فى وجههم
وامنحينى النور بعد هذه العتمة
من تراتيل "أنخيدوانا سرجون الأكدى"

فبعد سقوط الحاكم الذي نفاها استطاعت أن تستعيد مكانتها الكهنوتية واستمرت لعبادة "أنانا "وكتابة التراتيل على ألواح الطين , من المؤكد أن "أنخيدوانا" تركت أثرا أكبر من أى عودة ,فظلت كتاباتها تقرأ وتدرس وتنسخ لقرون فى وقت كان يمحى فيه اسماء النساء من اى شىء و اليوم تعرض ألواح كتاباتها داخل المتاحف العراقية وفى المعرض البريطاني وتدرس في جامعات مثل"أكسفورد ,شيكاغو ,غوتنغن ,مالطا ,ماربورغ"

لقد وضعتنى" أنانا "فى النور من جديد
وارتفع أسمي بين الأسماء
فليعرف كل من يسمعني أن صوتى لم يكسر
"من تراتيل أنخيدوانا سرجون الأكدى"

هل سوف تتحول" رمزية" من زوجة مقموعة وابنة لا ترى إلى امرأة ترتل صلواتها بصوتها؟ هل سوف تنجو؟ أم تصبح نفس حماتها؟ هل هناك تراتيل أخرى للطين سوف تكتبها "رمزية "؟ هل يصبحن بناتها فى أنتظار ان يصرخ الطين يوما أنه لم يسمعهن أحد؟

لا تشبه تكرارهم

بقلم / ايمان فتحى

عدتُ إلى مقصورتي المظلمة الصغيرة، التي لم تفلح سخونة المكيف في طرد صقيعها. لم يكن الصقيع في هواء الغرفة، بل كان في قلبي. هذا الشعور الثقيل الذي يجعل الأماكن الواسعة تضيق، ويجعل الدفء لا يمسّ. أسندتُ ظهري إلى الأريكة وألقيتُ بملابس البحّار الثقيلة، التي كلّفتني عمري، ودفعتني إلى بحار هذا العالم الواسع بحثاً عن مكانة لا تليق إلا بشرفها.

جلستُ أحدّق في سقف المقصورة، أغرق في صمتي العميق. حينها، تسلّلت إلى أذني همسات – جدتي. كنتُ أسمعها تناديني باسمي، تدعو لي، كما لو كانت تقف خلفي تماماً. اختلط صوتها بوقع ملاعق أمي في المطبخ، ورائحة وجبتها المحبّبة. ثم توقّعتُ صوت مفتاح أبي في باب المنزل، صوته وهو يلقي بأغراضه إلى والدتي لتأخذها عنه.

كيف يمكن لقلبي أن يعيش هناك، بينما جسدي هنا؟ كيف تركتُ قلبي على أرض وطني، وها أنا أعانى بلا قلب؟ أتساءل، هل تستحق الحياه هذه المعاناة؟ هل سيظل هذا الحنين يكبر ويكبر حتى يشقّ صدري؟

فجأة، رنّ الهاتف، وارتعش قلبي. إنها حبيبتي. لم تتمكن من الوصول إليّ لثلاثة أيام بسبب ضعف شبكة الإنترنت. صوتها يطمئنني، لكنه يذكّرني بقلقها الدائم عليّ. بعد محادثة طويلة، أخلد إلى النوم، وأنتظر فى الصباح الباكر مكالمة والدي ووالدتي. أبتسم وأنا أشاركهم تفاصيل يومهم. مكالمات الفيديو تخفف من حدة الحنين، لكنها تضاعفه أضعافاً بعد أن ينتهي.

أغمضتُ عيني، واستسلمتُ للنوم البارد، لأستيقظ على حلم دافئ. رأيتُ نفسي بين أحضان إخوتي، وأختي تبتسم وهي تربت على كتفي بحنان.

استيقظتُ على صوت الرفاق، وضجيج المزاح يملأ الممر. ذهبتُ لأتناول طعامي، الذي أعدّه طهاة آسيويون مهرة، لكن طعامهم لا يمسّ قلبي مثل طعام أمي.

تذكّرتُ أنني لم أحظى بقرب جدّي في لحظاته الأخيرة، ولم أحضر زفاف أقرب أصدقائي. هذه اللحظات المسروقة، وهذا الفراغ الذي تركه الغياب، يجعل من كل يوم في المهجر اختباراً جديداً للقلب. لكنّي أتمسك بخيط الأمل، بأن هذا الحنين سيقودني يوماً ما إلى العودة، وأن هذه التضحيات ستثمر لقاءً ينهي كل هذا البعد. .. ثم للحكاية بقية ..

فيلم الفقراء اولادي

القمع من شاشة السينما الى واقع الحياة

"الفقر مش عيب... العيب إنك تفرّط في كرامتك."

هكذا تلخص زينب جوهر الحكاية في فيلم "الفقراء أولادي"، حيث تقاوم زينب بطلة الفيلم البسيطة الحال سلطة ضابط استغل نفوذه في الإضرار بالغير.

الفيلم، الذي قدّم عام 1980، يبدو وكأنه كتب لمصر اليوم: الفقراء يزج بهم في السجون، الشباب يتهمون بتهم ملفقة، أما أفراد الأمن فإذا ما صحى ضميرهم تكسر رقابهم.

من خلال شخصيات زينب، حامد، والصول شرف، يرسم الفيلم صورة لسلطة لا ترى في المواطن إلا رقماً يمكن محوه، أو جسداً يمكن إخضاعه. وهو الواقع الماضي – الحاضر المستمر والمتكرر حتى ساعة كتابة تلك السطور.

أما عنوان الفيلم "الفقراء أولادي" فيكشف منذ البداية التناقض. الفقراء هم أبناء الوطن، لكنهم أول من يُسحقون. الدولة تدّعي أنهم أساسها، لكنها تعاملهم كعبء يجب إخضاعه. هذا التناقض الذي لم يكن مقصورًا على زمن مراكز القوى في بداية السبعينيات، إذ استمر النسق نفسه حتى اليوم وفي ظل عهود حكم مختلفة حيث تُرفع شعارات لا صوت يعلو فوق المعركة بينما تُدار البلاد بسياسات إفقار ممنهج و اعتقالات متكررة لكل صوت معارض.

> تكافح زينب من أجل تربية أولادها والتمسك بكرامتها، لكنها تتعرض لمحنة جديدة عندما يستدعيها الضابط حازم (صلاح نظمي) إلى مكتبه بحجة التحقيق، ليحاول الاعتداء عليها وإذلالها. ترفض زينب الخضوع وتصر على مواجهة ما حدث، فيقرر الضابط التخلص منها وإسكاتها بأي ثمن

الفقراء أولادي..نص مفتوح

إن الفقراء أولادي ليس مجرد فيلم قديم يعكس تاريخًا مضى، بل هو نص مفتوح على حاضرنا. حيث يظهر أن البنية العميقة للسلطة في مصر لم تتغير بينما الفرق الوحيد أن الأدوات أصبحت أكثر حداثة تتنوع بين منظومة قوانين إرهاب محاكم استثنائية، ورقابة إلكترونية لصيقة الهدف منها إخضاع الشعب.

تبدأ القصة في حي قلعة الكبش الشعبي، حيث تعيش الأرملة زينب (نورا) بعد أن فقدت زوجها الذي قُتل على يد رجال السلطة ومراكز القوى.

تكافح زينب من أجل تربية أولادها والتمسك بكرامتها، لكنها تتعرض لمحنة جديدة عندما يستدعيها الضابط حازم (صلاح نظمي) إلى مكتبه بحجة التحقيق، ليحاول الاعتداء عليها وإذلالها. ترفض زينب الخضوع وتصر على مواجهة ما حدث، فيقرر الضابط التخلص منها وإسكاتها بأي ثمن.

في هذه الأثناء يظهر الطالب الجامعي حامد (مصطفى فهمي)، المثقف المتمرد على الظلم، والذي يقف بجانب زينب ويدافع عنها. ومعه صديقه البسيط ياسين (يونس شلبي)، حيث تزج بهم السلطة الغاشمة في السجن بتهم سياسية ملفقة ويُلقى القبض عليهما.

يدخل حامد السجن ليجد أن المسؤول عن تنفيذ أوامر التعذيب والانضباط هو والده الصول شرف (فريد شوقي). وهو رجل معروف بالصرامة والطاعة العمياء لرؤسائه، لكنه ينهار حين يرى ابنه بين المعتقلين. ويقف مترددا بين الولاء للسلطة والعلاقة الأبوية، ويقرر أخيرًا أن ينحاز لضميره، فيرفض تعذيب المعتقلين جميعًا.

هذا الموقف يكلفه الكثير؛ حيث يجلد أمام زملائه وتُلفق له تهمة الجنون ويُزج به في مستشفى الأمراض العقلية، ليتحول من رجل ينفذ القانون إلى ضحية للمنظومة التي خدمها طوال حياته.

من جانب آخر تواصل زينب مقاومتها لضغط الضابط حازم الذي يحاول إرغامها على الصمت، لكنها تصر على الدفاع عن شرفها، رغم الفقر والتهديد .

تنحل العقدة الدرامية بتصاعد الأحداث حتى تصدر قرارات مايو السياسية، التي شملت الإفراج عن المعتقلين السياسيين. وبموجبها خرج حامد من السجن بعد رحلة طويلة من العذاب، ويخرج أيضًا والده شرف من مستشفى الأمراض العقلية.

يعود الأب والابن إلى الحارة، ويلتئم شمل الأسرة من جديد، بينما تبقى زينب شاهدًا حيًا على أن الفقر ليس عيبًا، وأن الكرامة لا تُشترى ولا تُباع، وأن قسوة السلطة قد تكسر الأجساد لكنها لا تهزم النفوس الحرة.

الفقراء أولادي..رموز

تعد زينب، بطلة الفيلم، صورة لآلاف النساء اللواتي يتحملن الفقر، التهديد، والابتزاز على مختلف الأنظمة السياسية، حيث يُتركن بلا حماية، وتُستخدم أجسادهن وسمعتهن كوسيلة لإسكاتهن أو إخضاع عائلاتهن. زينب التي قاومت ضابط الأمن هي مرآة للمرأة المصرية التي ترفض أن تفقد شرفها رغم كل الضغوط.

أما حامد، الطالب الجامعي، فهو تجسيد متجدد لصورة جيل كامل، التي يعيش حياته رهنا لمزاج السلطة حيث يمكن اعتقاله بين لحظة واخرى بسبب أو بدون أما بوقوفه إلى جانب الحق فوقوع الظلم مؤكد، وفي الفيلم، اعتُقل حامد لأنه وقف بجوار الحق، كما هو الحال اليوم.

من جانبه يمثل الصول شرف مأساة أخرى مأساة الشخص الذي يعيش حياته مطيعًا، ثم يكتشف أنه مجرد ترس في آلة يمكن التخلص منه في أي لحظة. في الفيلم، يُجلد أمام زملائه وتُلفق له تهمة الجنون. فهذا النوع من السلطة لا يتهاون في التهام أقرب المقربين إذا اختلف معهم.

أما الرسالة التي ينتهي بها الفيلم فهي صالحة لكل زمان في مصر خصوصا والشرق عموما، بأن الفقر ربما يكون عيبًا عند السلطة فمن خلاله تنقض على مواطنيه ولكن تمسك الشخص بكرامته أو ضميره لا تعني دائما الخسارة فالسلطة تستطيع أن تعتقل، تعذب، وتكسر الأجساد، لكنها لا تستطيع أن تُميت ضميرًا حيًا. وهنا تكمن خطورتها، لأن الشعوب التي تتعلم أن تحافظ على كرامتها، حتى في أحلك الظروف، لا يمكن أن تُهزم إلى الأبد.

فيلم "الفقراء أولادي" من إخراج وتأليف ناصر حسين وإنتاج شركة الفيلم الماسي، وبلغت مدته حوالي 80 دقيقة. شارك في بطولته فريد شوقي في دور الصول شرف، ونورا في دور زينب، ومصطفى فهمي في دور حامد، ويونس شلبي في دور ياسين، وصلاح نظمي في دور الضابط حازم، إلى جانب نخبة من الممثلين منهم نظيم شعراوي، إجلال زكي، ليلى مختار وسميرة صدقي.